

Berghof

برغهوف

Forschungszentrum

مرآز أبحاث

für konstruktive

لإدارة بناءة للنزاعات

Konfliktbearbeitung

فيرونك دودوي

من الحرب إلى السياسة

يف حراآت المقاومة والتحرير
طور الانتقال

فيرونك دودوي
من الحرب إلى السياسة:
حركات المقاومة والتحرير في طور
الانتقال

المؤلفة:

فيرونيك دودوي باحثة تعمل في مركز أبحاث بيرغوف لإدارة بناءة للنزاعات، وهي حائزة على دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والأمن من معهد الدراسات السياسية في تولوز، فرنسا (٢٠٠٠) وعلى ماجستير في الآداب (٢٠٠١) وعلى دكتوراه في حل النزاعات (٢٠٠٥) من دائرة دراسات السلام في جامعة برادفورد، المملكة المتحدة (بريطانيا). وتشمل مجالات اهتماماتها الحالية نظرية تحول الصراعات، والصراعات غير المتماثلة، والمقاومة المسالمة (غير العنيفة)، والمفاوضات، والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، ومنظمات المجتمع المدني.

للاتصال:

veronique.dudouet@berghof-conflictresearch.org
www.berghof-conflictresearch.org/

تقرير برغوف رقم ١٧

نيسان ٢٠٠٩

© Berghof Forschungszentrum für konstruktive Konfliktbearbeitung
(حقوق الطبع محفوظة لـ: مركز أبحاث برغوف للإدارة البناءة للصراعات)

يمكن الحصول على نسخ من العنوان التالي:

Berghof Conflict Research
(formerly: Berghof Forschungszentrum für Kosntruktive Konfliktbearbeitung)
Altensteinstraße 48a
14195 Berlin
Germany

بواسطة الإنترنت:

<http://www.berghof-conflictresearch.org/>

لائحة المحتويات

المقدمة.....	٣
--------------	---

الفصل الأول:

الخلفية النظرية للبحث.....	٥
----------------------------	---

١-١ تعريف المصطلحات.....	٥
٢-١ موجز عن الأبحاث السابقة: حركات المقاومة/التحرير والانتقال السياسي.....	٧
٣-١ منهجية البحث.....	١١
٤-١ إطار البحث.....	١٤
التحولات الداخلية.....	١٥
الديناميات الحزبية الداخلية.....	١٦
العوامل الدولية.....	١٦

الفصل الثاني:

ديناميات الانتقال: غايات ووسائل حركات التمرد.....	١٨
---	----

١-٢ أهداف النضال: الاستمرار أو الدمج؟.....	١٨
دور الدولة كمصدر رئيسي للمظالم.....	١٨
إعلان الأهداف والمطالب السياسية.....	١٩
الانفتاح على المرونة والتحوُّلات الإيديولوجية.....	٢٠
٢-٢ وسائل النضال: تحولات في الإستراتيجيات السياسية المسلحة منها وغير المسلحة.....	٢١
تبرير النضال المسلح: "الحق في الثورة".....	٢٢
البنية الهيكلية والتنظيمية الداخلية: السلاح في خدمة السياسة.....	٢٣
التأكيد الذاتي على عصيان مسلح مرحلي محدود: العنف كوسيلة لتحقيق الغاية.....	٢٣
التكامل المتواصل لإستراتيجيات مسلحة وغير مسلحة.....	٢٤
إعادة تقييم الوسائل الإستراتيجية: التحوُّل نحو سياسة سلمية.....	٢٥

الفصل الثالث:

٢٦	العوامل الداخلية والخارجية للانتقال السياسي.....
٢٦	٣- ١ دور القيادة والديناميات التنظيمية.....
٢٦	استباق الحدث وحس المبادرة
٢٧	الاستشارة داخل الحزب وديناميات التحكم
٢٩	٣- ٢ ديناميات الحزب الداخلية ودور الدولة.....
٢٩	تحوّلات في قيادة الدولة وسياساتها
٣٠	تبديل موازين القوى
٣١	٣- ٣ العوامل الاجتماعية: العلاقة بين "حركات المقاومة/التحرير"، وجمهورها، والقوى الاجتماعية- السياسية الأخرى.....
٣١	تعبئة الجماهير
٣٢	الإعياء الاجتماعي
٣٣	٣- ٤ البعد الدولي.....
٣٣	السعي للحصول على الشرعية الدولية
٣٤	تسهيل أجنبي لصنع السلام
٣٥	تأثير الأحداث الخارجية والعوامل الجيوسياسية

الفصل الرابع:

٣٧	نتائج الانتقال: مراجعة عملية بناء السلام ما بعد الحرب من منظور حركات التمرد.....
٣٧	٤- ١ إصلاح هيكلي وإرساء الديمقراطية.....
٣٨	٤- ٢ من حرب العصابات إلى الحكومة.....
٤٠	٤- ٣ آليات تتعلق بالأمن.....
٤٣	٤- ٤ التحول في مفاهيم العدالة والمسؤولية وفي "التعامل مع الماضي".....
٤٤	٤- ٥ الحفاظ على التماسك الداخلي وتعزيز قاعدة دعم الحزب.....
٤٧	خلاصة.....
٤٧	التحوّلات الداخلية
٤٨	ديناميات بين الأحزاب
٤٩	العوامل الدولية
٥٠	المراجع الداخلية.....

المقدمة

أظهرت التجارب الأخيرة في مختلف أرجاء العالم أنّ "حركات المقاومة والتحرير" قد غدت ظاهرة تميز النزاعات السياسية المعاصرة، وأنّ التوصل إلى تسويات سياسية نهائية لا يمكن بدون مشاركتها الفعّالة وانخراطها وتعاونها. لقد نشبت الغالبية الساحقة من النزاعات المسلحة الرئيسية في العقد المنصرم وعددها حوالي ٣٠ من أصل ٣٣ داخل حدود الدولة نفسها، إما بين الحكومة وواحدة أو أكثر من حركات التمرد غير الحكومية. وصراعها المسلح يدور حول النفوذ الجغرافي أو السياسي للحكومة (٩) (٢١) (هريوم وولنستين ٢٠٠٨: ٧٣)^١. وإذا كان العنف السياسي أداة سواء في يد القائمين أو غير القائمين على الحكومة فإنّ استبداله بوسائل سلمية لإدارة النزاع أضحي شرطاً ضرورياً لإرساء سلام دائم، خصوصاً وأنّ "حركات المقاومة والتحرير" غدت طرفاً رئيسياً في عمليات إنهاء الحروب وتحقيق السلام. ومنذ نهاية الحرب الباردة، تمّ وبشكل متزايد فض عدد من النزاعات عبر تسويات تفاوضية، بدلاً من الحسم العسكري لصالح أحد الاطراف^٢، وتبع ذلك بناء سلسلة من البرامج الداعمة للسلام ما بعد الحرب، هدفت هذه البرامج إلى نزع الطابع العسكري عن الصراع، وارساء الديمقراطية، وتنمية البلاد وإشاعة روح المصالحة فيها. وعلى الرغم من تلك البرامج الداعمة للسلام والتي غالباً ما تترافق مع مساعدات دولية مكثفة ولكن غير كافية، فإنّ العديد من اتفاقيات السلام الأخيرة لم تُطبّق بالكامل. فقد شهد أكثر من ثلث النزاعات المسلحة التي انتهت باتفاقية تفاوضية منذ عام ١٩٩٠، انتكاسة وعودة إلى العنف بدرجة ما في غضون السنوات الخمس التالية (مركز الأمن البشري ٢٠٠٨).

وقد حضّت نتائج تلك الإحصاءات المختلفة المتخصصين في العلوم السياسية والمحلّين في مجال فض النزاعات على تركيز دراساتهم الحديثة على الدور الذي تلعبه ما يُسمى بـ "المجموعات المسلحة غير الحكومية" في عمليات السلام وبناء السلام ما بعد الحرب، مستطلعين تحولاتها التنظيمية والاستراتيجية من حركات تمرد مسلحة تعتمد على المقاومة السريّة إلى حركات منخرطة في المفاوضات السلمية وفي النشاط السياسي التقليدي في فترة ما بعد الحرب وفي السعي إلى الاستحواذ على سلطة الدولة عن طريق المشاركة (كما في دراسات ريتشيليانو ٢٠٠٥، سودربيرغ كوفاكس ٢٠٠٧، سريرام ٢٠٠٨، دي زيو ٢٠٠٨، دايتون وكرايسبيرغ ٢٠٠٩). وعلى الرغم من وجود تلك الخلاصات الرئيسية والتي جمعها خبراء مختصون من خلال دراساتهم لمناطق النزاع والمواضيع المتعلقة بها، فإنّ

^١ المعيار المستخدم في إدراج "النزاعات المسلحة الرئيسية" تم استخدامه في "برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات" (UCDP) على اعتباره خلافاً نزاعياً على التحكم في حكومة و/أو أرض أدى نتيجة استخدام القوة المسلحة بين قوتين عسكريتين لطرفين متصادمين - أحدهما على الأقل هو حكومة دولة ما - إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيل نتيجة المعارك في عام واحد (هريوم وولنستين ٢٠٠٨: ٧٢).

^٢ وفق "موجز الأمن البشري - هيومن سيكيوريتي بريف ٢٠٠٧"، وُضع حد لـ ٥٨ نزاعاً مسلحاً عبر تسوية تفاوضية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، مقارنة مع ٢٨ نزاعاً انتهى بنصر عسكري حققه أحد الأطراف. (مركز الأمن البشري ٢٠٠٨: ٣٥).

قلّة منها اعتمدت على التواصل المباشر مع المجموعات المتمرّدة بحد ذاتها وعلى سماع وجهة نظرها فيما يخص الاسباب الذاتية الدافعة لمسارها ونشاطاتها وفهمها الذاتي الخاص لبيئتها.

وفي ظل واقع هذه الابحاث خرجنا بمشروع دراسة من معهد "برغهوف" والذي اعتمدنا فيه على التواصل المباشر مع "حركات المقاومة والتحرير في طور إنتقالها إلى السياسة"^٢ وقدمنا نتائج فريدة ومبتكرة حول تلك المواضيع. وذلك عبر دعوتنا أعضاء طليعيين "أو مستشارين" من ست حركات مقاومة وتحرير للمشاركة في تحليل داخلي ومراجعة ذاتية حول تشكّل منظماتهم وتطورّها وتجربتها في تحول الصراع، فضلاً عن التحوّلات الاستراتيجية والتنظيمية والهيكلية أو البنيوية التي تنطوي عليها حالات انتقالية كهذه. وفي عام ٢٠٠٨، قمنا بنشر ست دراسات عينية لكل حالة على حدا حول تجربة الانتقال إلى النشاط السياسي وذلك لكل من: "المؤتمر الوطني الإفريقي" (ANC) في جنوب إفريقيا، و"حركة ١٩ أبريل" (M-19) في كولومبيا، و"الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" (CPN-M) في النيبال، و"جبهة نمرور تحرير تاميل إيلا" (LTTE) في سريلانكا، و"حركة آتشة الحرة" (GAM) في جزيرة آتشة الإندونيسية، و"حركة الشين فين" في أيرلندا. واستناداً إلى الحالة الخاصة المحددة، قدّمت كل دراسة حجة قوية حول ضرورة إشراك كل حركة في أي تسوية مستقبلية للنزاع، أو وثّقت بجلاء كيف تمّ القيام بمثل هذا الدور. وأجريت كل دراسة عينية للحالة عبر، أو بالتعاون عن كثب مع، أعضاء طليعيين من الحركات المعنية نفسها. وتم تصنيف بعض النتائج أو الاستنتاجات الهامة عبر مقارنتها مع بعضها البعض في تقرير انبثق عن دراسة عامة للدول الست مجتمعة (راجع "سلسلة برغهوف لحالات الانتقال" ١-٦، ٢٠٠٨).

وينتظم التقرير في أربعة فصول: "الفصل الأول" يعرض الأهداف الإجمالية، ومنهجية البحث، والإطار النظري المنطلق منه معهد "برغهوف" حول "حركات المقاومة والتحرير في طور انتقالها إلى السياسة". أمّا "الفصل الثاني" فيستطلع دينامية الانتقال الذي تبنته كل من هذه الحركات الست المذكورة في هذا البحث وذلك عبر استعراض تطوّر غاياتها ووسائل نضالها السياسي الجديد الذي اعتمدته. ويحلّل "الفصل الثالث" العوامل الداخلية والخارجية التي أثّرت على الخيارات الاستراتيجية لتلك الحركات نحو إحداث تحول في النزاع. وأخيراً يُركّز "الفصل الرابع" على النتائج المنبثقة عن عملية الانتقال المنصرم وغير المنصرم أي الجاري حالياً على عملية السلام والديموقراطية، وعلى تحديات الانخراط السياسي فترة ما بعد الحرب كما رأتها الحركات الست المتناولة في هذا البحث.

^٢ تم إدارة المشروع بالاشتراك بين "مركز أبحاث برغهوف لإدارة النزاعات بطرق بناءة" و "مؤسسة برغهوف لدعم السلام في برلين" (ألمانيا). وجاء التمويل من "المركز الدولي لأبحاث التنمية" (كندا) و "مؤسسة فورد" (الولايات المتحدة). وإلى جانب المضمون النظري، ثمة منحى تطبيقي أيضاً للمشروع، (أ) عبر تشكيل شبكة من المختصين ذوي الخبرة المتعلقة بحالات الانتقال، و الذين ينخرطون في عملية تبادل للمعلومات والمشورة الندية، (ب) عبر جعل تلك الخبرة والمشورة متوافرتين مباشرة لأولئك الذين ما زالوا يدرسون الحالة الانتقالية ذاتها أو قد انخرطوا فيها، (ج) عبر تعميم نتائج هذا الانخراط على هيئة مشورة سياسية للمنظمات الدولية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

الفصل الأول:

الخلفية النظرية للبحث

١ - ١ تعريف المصطلحات

يتطلب الأمر (على الأقل) طرفين لنشوب نزاع مسلح (بمنأى عن حالات العنف من جانب واحد، مثل قمع الدولة لانشقاق لاعنفي، أو الإبادة الجماعية)، كما ويتطلب طرفين لتحويل هذا النزاع إلى سلام دائم وديموقراطية. هذه الدراسة تقتصر، كشأن المشروع الذي تستند إليه، على جانب واحد من المعادلة وهو دور **حركات المقاومة والتحرير في تصعيد النزاع وتحويله**.

الدراسات المتخصصة تستخدم مصطلحات معينة لوصف وتحديد مثل هذه الحركات تتلخص في: "مجموعات مسلحة غير حكومية"، و"حركات عصيان"، و"حركات تمرد". نسبياً يمكن اعتبار هذا الوصف وصفاً حيادياً بعيداً عن التحيز الفئوي والحكم الاخلاقي المتضمنين في مصطلحات مبهمة على غرار "منظمة إرهابية"، أو "مقاتلون من أجل الحرية". ومنذ بداية مشروع "برغهوف"، لاحظ المشاركون فيه عدم دقة بعض المصطلحات الواردة أعلاه، ورفضوا استخدامها. فعلى سبيل المثال، يُهمل وصف "غير حكومية" توق بعض الحركات إلى تشكيل دويلات منفصلة، فضلاً عن مزاياها شبه الحكومية أحياناً وكأنها "دولة داخل دولة". أما مصطلح "المجموعات المسلحة" فتبين أنه غير ملائم أيضاً، حيث أنه يخفق في التعبير عن مجموعة معقدة من معاني العمل السياسي، مسلحاً كان أو غير مسلح، والتي تتطور باستمرار بحسب الظروف والحسابات الاستراتيجية. لذا قررنا تسمية مثل هذه الحركات بحسب أهدافها الرئيسية، وآثرنا المصطلح الأشمل "حركات المقاومة و/أو التحرير" (RLM).

وحيثما يتعلق الأمر بتعريف تلك الحركات، فإن الدراسات السابقة انتجت قائمة من التعريفات ضمن معايير تتراوح بين معقدة جداً وأخرى محدودة، وذلك تبعاً لأهدافها، وبُنياتها وبيئتها الجيوسياسية. ومن بين التعريفات التقليدية تعريفها كمجموعات تخضع لهيكلية هرمية (أو بُنية قيادية أساسية) تستخدم العنف لأغراض سياسية، وهي مستقلة عن سيطرة الدولة وتسيطر إلى حد ما على مساحة جغرافية (برودرلين ٢٠٠٠). وتصف تعريفات أكثر اعتدالاً حركات المقاومة/التحرير بكونها "جهات تتحدى احتكار الدولة للقوة القسرية المشروعة" (بوليسزر ٢٠٠٥). وبإدراكها لتعقيد النزاعات بين الأمم وضرورة تبني فهم شامل للعناصر النشطة في النزاع، تبنت هذه الورقة التعريف العام المستخدم من قبل المنظمة غير الحكومية "كونسيلييشن ريسورسز" (Conciliation Resources) في نشرتها المختصة بمبادرات السلام "أكورد" (Accord) حول "اختيار الانخراط: المجموعات المسلحة وعمليات السلام" (ريتشيليانو ٢٠٠٥). هذه النشرة تعرف تلك الحركات كمجموعات "تعمل في

الأساس داخل حدود الدولة وتتخبط في محاولات عنفية لتحدي أو إصلاح توازن وبُنية السلطة السياسية والاقتصادية القائمة، والانتقام من مظالم سابقة و/أو الدفاع عن أو التحكم في الموارد، أو المنطقة أو المؤسسة لصالح مجموعات إثنية أو اجتماعية محددة". وتعريف كهذا يُسهم أيضاً في تحديد نطاق البحث والدراسة: إنه يستثني مجموعات تسعى في الأساس وراء أجندة خاصة بدلاً من أهداف سياسية واقتصادية أو اجتماعية (مثل المنظمات الإجرامية، وتكتلات تجار المخدرات أو وكالات الأمن الخاصة)، أو مثل مجموعات ترعاها الدولة (كالمنظمات شبه العسكرية)، أو مثل نشاط في شبكات تعمل عبر الحدود في عدة دول ولا يدعون إلى السيطرة على قطعة محددة من الأرض (مثل تنظيم "القاعدة").

والمصطلحان الرئيسيان "الانتقال" و"التحول" وجب أن يعرفا أيضاً، حيث أنهما كانا أيضاً عرضة للنقاش والجدال من قبل المشاركين في المشروع. وفيما تميل الدراسات السابقة إلى تبني فهم خطي وأحادي الاتجاه للتحوّلات التي تقوم بها حركات المقاومة/التحرير "من التمرد إلى السياسة" (سودربيرغ كوفاكس ٢٠٠٧)، فإن هذا المشروع يفترض أن لهذه المجموعات رؤية سياسية حول التنمية الشاملة لبلدانها، وهذا ما أدى في أوقات مختلفة إلى ظهور استراتيجيات متنوعة (عنيفة، لاعنفية، أو مزيج من الإثنين) لتطبيق هذه الرؤية. لذا، فإننا مهتمون بشكل أساسي بفهم الانتقال والتفاعل المتبادل بين الاستراتيجية العسكرية والسياسية (بعيداً عن مبدأ من كذا.. إلى كذا) والذي تبنته حركات مماثلة أثناء احتدام النزاع واثناء عملية السلام، حتى غدت قادرة على (إعادة بناء) أو حتى إلغاء هيكلياتها العسكرية وتبني وسائل "تقليدية" كلياً للانخراط في النشاط السياسي. وفهمنا للسياسة التقليدية لا ينحصر كلياً في الحقل الانتخابي، بل قد يتضمن أشكالاً أخرى من النشاطات اللاعنافية، مثل العمل كحزب سياسي، أو كحركة اجتماعية، أو كمنظمة مجتمع مدني.

وانتهت النزاعات المسلحة داخل هذه الدول بطرق مختلفة: في بعض الحالات استخدمت الدول بنجاح القوة لحرمانها من السلاحين (كالأرجنتين في سبعينات القرن الماضي). وفي حالات أخرى تمكن المناهضون المسلحون من التغلب بنجاح على السلطة الحاكمة بالقوة، وأصبحوا بأنفسهم الحكام الجدد (مثال ذلك "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" (MPLA) في أنغولا، و"جبهة الشعب للديموقراطية" (PFD) في إريتريا، و"جبهة التحرير الوطني الساندينسية" (FSLN) في نيكاراغوا). إلا أن هذه الدراسة تهتم بالحالات التي تتفق فيها الحكومة مع "حركات المقاومة/التحرير" على إنهاء النزاع عبر المفاوضات، وعادة ما يكون ذلك بعد فترة طويلة من صراع مرير ومزمن. ويمكن وصف دينامية نزاعات كهذه بعملية تحول للنزاع تمر في ثمانية مراحل رئيسية: تغيير اجتماعي سلمي، نزاع كامن (عنف هيكلي أو بنيوي)، مواجهة لاعنفية، مواجهة عنفية، تهدئة النزاع، تسوية النزاع، تحقيق السلام، توطيد السلام (دودوي ٢٠٠٦: ٢١). هذا الأسلوب لفهم سيرورة التحول من الحرب إلى السلام يضع في عين الاعتبار أن هذه السيرورة غالباً ما

تكون معقدة، ومتعددة الاتجاهات ومضلة، حيث أنّ النزاعات قد تترد إلى الوراء أو تتقدّم إلى الأمام في دورة تحوّل النزاع، أو "تقفز" بين المراحل، أو تُظهر خصائص مراحل تصعيد أو تهدئة عديدة في آن واحد.

وسيُستخدم مصطلح "عملية السلام" للإشارة إلى مراحل تهدئة النزاع من جهة وتسوية النزاع من جهة أخرى، وتتسم هذه العملية بسلسلة من المبادرات تهدف إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار، وقد تكون مبادرات أحادية أو ثنائية أو ثلاثية الجانب على سبيل المثال عند دخول وساطة من طرف ثالث، أو إجراء حوارات ولقاءات غير رسمية على مستوى محدود، أو دخول سياسيين كبار في مفاوضات على مستوى عالي، تُفضي إلى توقيع اتفاقيات سلام مشروطة أو شاملة. وباستثناء حركة "جبهة نمر" تحرير تاميل إيلاَم" (التي علّقت رسمياً في ٢٠٠٦ اتفاقية وقف إطلاق نار شامل عام ٢٠٠٢ دون أن تتجح في التوصل إلى تسوية سلمية مع الحكومة)، فإنّ جميع "حركات المقاومة/التحرير" التي أخضعت لهذا البحث قد وقعت اتفاقية سلام مع الدولة: "الاتفاقية السياسية" عام ١٩٩٠ في كولومبيا، "اتفاقية السلام الوطني" عام ١٩٩١ في جنوب إفريقيا، "اتفاقية الجمعة العظيمة" عام ١٩٩٨ في بلقاست، و"مذكرة التفاهم في آتشه" عام ٢٠٠٥، و"اتفاقية السلام الشامل" عام ٢٠٠٦ في النيبال.

والمرحلتان التاليتان في عملية تحوّل النزاع هما تحقيق السلام وتوطيد السلام. كثير من الباحثين أو الأكاديميين والنشطاء يخلطون هاتان المرحلتان ويدرجوهما في سياق تعريفهم لعملية "بناء السلام فترة ما بعد الحرب (أو ما بعد التسوية)". وكما أثبت هامبسون ١٩٩٦، وستيديمان ٢٠٠٢ كغيرهما من باحثين آخرين، فإنّ السلام لا ينبثق تلقائياً من مجرد توقيع اتفاقيات سلام، وإنّما ما يلي ذلك من ممارسة فعلية في الميدانين السياسي والديبلوماسي يتمتع على الأقل بالأهمية ذاتها فيما يخص قدرة عملية السلام على البقاء، خصوصاً وأنّ الأوضاع ما بعد الحرب تبقى غالباً متقلّبة جداً وعرضة للاضطرابات العنيفة. الفرضية النظرية لمشروع "برغوف" تستند أيضاً على هذا الفهم. حيث أنّ تحوّل النزاع عملية تمتد إلى ما وراء دينامية المفاوضات، لتشمل عملية بناء السلام الشامل كعملية طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد تتضمن التأثير المتبادل بين التحوّلات العسكرية والأمنية، والانخراط السياسي وارساء الديمقراطية، وإعادة بناء الهيكليّة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية، وتسوية نفسية اجتماعية، وتحقيق العدالة.

١-٢ موجز عن الأبحاث السابقة: حركات المقاومة/التحرير والانتقال السياسي

استناداً إلى التعريف متعدد الأوجه لتحوّل النزاع وبناء السلام الوارد أعلاه، فإنّ هذه المراجعة الموجزة للدراسات السابقة هي أيضاً متعددة الاختصاصات: فهي تُلقي الضوء على استنتاجات حديثة تستند إلى أبحاث أكاديمية ركزت اهتمامها على

الدور الذي تلعبه "حركات المقاومة/التحرير" في عملية السلام، وعلى التحوّلات الاستراتيجية والإيديولوجية والتنظيمية التي تنتهجها في سياق الانتقال المعقد وغير الخطي من النضال المسلح إلى السياسة والديمقراطية. أن خلفية هذا البحث النظرية، وموجز المراجعة للادبيات النظرية السابقة ستساعد على تحديد مدى مصداقية نتائج هذا التقرير وقيمتها الخاصة التي تضيفها فضلاً عن مصداقية مشروع "برغهوف" بأكمله.

بعض الدراسات الأكاديمية تركز اهتمامها لدراسة دور وديناميات "حركات المقاومة/التحرير" في مجالات الشؤون الإنسانية، والقانونية، وحقوق الإنسان والتنمية. وتتطلب من الأطر العامة التي يفرضها القانون الدولي، والذي لا يعترف إلا بشرعية ومسؤولية الدولة، وذلك عبر تناول المؤلفون معضلات الانخراط التي يواجهها المجتمع الدولي (مثل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الإغاثة) عند التعامل مع أعمال عنف يقترفها نشطاء غير حكوميين. وهم ينشدون بذلك إلى إيجاد طرق لتشجيع تلك المجموعات على التماثل مع حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية (برودرلين ٢٠٠٠، هوفمان ٢٠٠٦، غرافينغولت وآخرون ٢٠٠٧)٤، على سبيل المثال "اتفاقيات جنيف" واتفاقيات منظمات غير حكومية أخرى حول قضايا مثل الألغام البرية أو تجنيد الأطفال.

أمّا في يخص مجال العلاقات الدولية، والأمن والدراسات الاستراتيجية فقد بات بشكل تدريجي معلوماً بأنّ الدول أيضاً لم تعد اللاعب الحصري على المشهد الدولي. حيث أنّ سيادتها قد أصبحت متآكلة سواءً من المنظار الأفقي عن طريق المنظمات الدولية والنشطاء العالميين أو من المنظار العرضي عن طريق نشطاء محليين غير حكوميين. وفي هذا السياق، نشر خبراء أكاديميون مختلفون دراسات حول حركات التمرد المعاصرة مستندين بذلك إلى السياسة الأميركية الخارجية في "حربها على الإرهاب" (شولتز وباحتون آخرون ٢٠٠٤)، أو حول تغير أنماط النزاعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة (رينو ١٩٩٨، روتبيرغ ٢٠٠٤، مهلر ٢٠٠٤) أو حول اقتصادات الحرب (بيردال ومالون ٢٠٠٠، فرنسوا وروفين ٢٠٠٣). وتتركز تلك الدراسات أساساً على قضايا تتعلق بنشوء وتعبئة حركات التمرد وعملها الداخلي، إمّا من منظار على مستوى مصغّر (على سبيل المثال واينشتاين ٢٠٠٧) أو من منظار اشمل يتضمن البيئة الجيوسياسية الأوسع التي تعمل فيها (مثل التواصل عبر الحدود، جاليات الشتات، "الدول الفاشلة"، "خصخصة العنف"، إلخ..). هذه الدراسات لم تُخضع حقاً ديناميات صنع السلام والتفاوض للتحقيق، حيث اقتصر أغلب اهتمامها في سيرة ما بعد الحرب على برنامج نزع

٤ راجع أيضاً مشروع المجموعات المسلحة التابع لـ "جامعة كالغاري" (www.armedgroups.org) الذي ترأسه الدكتور بابلو بوليسزر.

٥ راجع مثال ذلك "نداء جنيف" (www.genevacall.org)، ومجموعة عمل النشطاء غير الحكوميين في "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية" (www.icbl.org)، و"الائتلاف لوقف تجنيد الأطفال" (www.childsoldiers.org)، و"اللجنة الدولية للصليب الأحمر" (www.icrc.org).

السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم المرموز له بـ(DDR)، أو برنامج إصلاح القطاع الأمني المرموز له بـ(SSR)، وتمّ تحليل هذه المواضيع على الأغلب بمعزل عن المجالات الأخرى لبناء السلام.

ويتمحور هدف معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية والأمن حول تشجيع الانخراط السياسي لـ"حركات المقاومة/التحرير" (مثلاً في مجال الحكم و/أو في المفاوضات)، بغض النظر عن المبادر سواء كان الدولة أو النشطاء الدوليين. على سبيل المثال، أجرى هايبيرغ وباحتون آخرون (٢٠٠٧) دراسة مقارنة شاملة بين إحدى عشرة مجموعة تمردّ عنيف عبر فحص تأثير مختلف السياسات الحكومية على أنماط سلوكها وتطورها عبر الزمن. واستناداً إلى نتائج هذه المقارنة، اقترح هؤلاء الباحثون مجموعة من الإرشادات السياسية المحلية والدولية للمساعدة على إيجاد ظروف ملائمة لدفع المقاتلين نحو استراتيجيات لاعنفية.

ومن ناحيتهم، يعزو الباحثون الأكاديميون في دراسات العلوم السياسية وإرساء الديمقراطية تحول النزاع إلى عملية انبثاق الديمقراطية وتعدد الأحزاب، وهذا قادهم إلى التركيز على التحول التنظيمي للجماعات المتمردة من حركات حربية وعصابات سرية إلى أحزاب سياسية تقليدية (زهار ١٩٩٩، مانينغ ٢٠٠٤، غاريباي ٢٠٠٥، نيسين وشليشتي ٢٠٠٦، ديوناندان وآخرون ٢٠٠٧، سودربيرغ كوفاكس ٢٠٠٧). وعبر دراسات مقارنة لحالات انتقال ناجحة وأخرى فاشلة، أو دراسات عينية للحالة، قام هؤلاء الباحثون بتحليل تحديات الانخراط مؤسسياً وما ترافقها من تعديلات محددة وعملية مثل (من الرصاص إلى صناديق الاقتراع، من السرية إلى الانفتاح، ومن الإكراه إلى الإقناع، ومن الصلابة الإيديولوجية إلى البراغمية العملية، ومن الهيكلية العمودية إلى العرضية). كما أنهم يسعون أيضاً إلى تعريف العوامل التي تؤثر على الأداء الديمقراطي للحركات في النشاط السياسي فترة ما بعد الحرب، محاولين توضيح الأسباب التي تمكّن بعض الحركات من تولي زمام السلطة عقب الاتفاق مع السلطة السابقة أو من خلال المشاركة الديمقراطية مع الغالبية الحاكمة (مثلاً "الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي" ZANU في زيمبابوي، و"المؤتمر الوطني الإفريقي" في جنوب إفريقيا)، فيما بقي آخرون في مواقع هامشية، أو أسوأ من ذلك أخفقوا في التحول إلى أحزاب سياسية فعّالة (مثال على ذلك "الجبهة الثورية الموحدة" RUF في سيراليون، و"الخمير الأحمر" في كمبوديا). ويوفر سودربيرغ كوفاكس (٢٠٠٧) الإطار التوضيحي الأكثر شمولاً الذي نُظّم وفق ثلاثة مستويات من التحليل: داخل الحزب (درجة التماسك الداخلي خلال عملية السلام)، شعبية الحزب (مستوى الدعم الشعبي بين السكان عموماً)، والاعتراف الدولي بالحزب (درجة الشرعية الدولية خلال الفترة الانتقالية).

وأخيراً، يُقرّ أصحاب حقل تحول النزاع بالدور المركزي الذي لعبته "حركات المقاومة/التحرير" في عمليات السلام، إلا أنهم يضعون جل اهتمامهم على

عمليات الانخراط لهذه المجموعات من منظور خارجي بدلاً من التركيز على دينامياتها الداخلية وإسهامها المباشر في التغيير الاجتماعي والسياسي. وعادة يميل الباحثون والنشطاء أساساً إلى تركيز اهتمامهم على "المعتدلين" داخل أي نظام نزاع - على اعتبار أن هؤلاء هم من يملكون القدرة على إحداث وتحقيق تغيير سلمي. ويُعتبر معهد "برغهوف" من بين قلة من المؤسسات العاملة في هذا الحقل^٦ التي تعترف بالحاجة إلى الانخراط مع منطلق أوسع ليشمل الجهات الفاعلة ذات النفوذ، ومن ضمنها الحركات المسلحة نفسها، والتي تجعل منها قدراتها على القيادة و/أو قدرتها على منع التغيير السياسي على مستوى كبير، لاعباً أساسياً في تحول النزاع. ويجدر التنويه إلى ثلاث إصدارات حديثة نظراً إلى صلتها الوثيقة بهذا المشروع، وهي تتبنى جميعاً مقارنة تحليلية لقضايا متعددة تخص ديناميات "حركات المقاومة/التحرير" خلال وبعد عملية السلام. أمّا سلسلة منشورات "أكورد" (Accord) المنوّه إليها آنفاً (ريتشيليانو ٢٠٠٥) فتركّز بمعظمها على انخراط مجموعات مسلحة مختلفة من منظور خارجي، إلا أنها تحتوي أيضاً على مقالات عديدة تُحلّل تجارب صنع السلام السابقة من المنظور الداخلي لمجموعات كهذه. ويمثل عمل ماكارتني "من النضال المسلح إلى المفاوضات السياسية: لماذا؟، ومتى؟، وكيف؟" على وجه الخصوص استطلاعاً مثيراً للاهتمام لمختلف العناصر التي تفضّل النضال المسلح (مثل نقص الخيارات البديلة، الالتزام بالحملة المنظمة، وتجنب التسوية والانقسام، إلخ..). في مقابل أولئك الذين يفضلون استراتيجية تحول النزاع (مثل على ذلك فرص حقيقية للتغيير وفوائد مادية ملموسة، والضعف الملزم للخيار العسكري، والشرعية والاعتراف، والضمانات والاعتماد المتبادل، ووساطات طرف ثالث).

ثانياً، تُقارن دراسة حديثة أجراها "معهد كلينغيندايل" (دي زيبو ٢٠٠٨) ثمانين قضايا تحول "من التمرد إلى الحزب"، والتي أخضعت الديناميات الهيكلية للتحليل (مثل على ذلك نزع الطابع العسكري عن الهيكليات التنظيمية وتطوير منظمة حزبية)، وتغيّرات في المفاهيم (مثل على ذلك ديمقراطية صنع القرار وتكييف الاستراتيجيات والأهداف). وينصبّ تركيز الباحثين الرئيس على توضيح حالات الانتقال الكامل، والجزئي، أو الفاشل بسبب عوامل داخلية وخارجية متعددة، وتوفير مشورة سياسية للمجتمع الدولي حول السبيل الأمثل لدعم نزع الصبغة العسكرية عن تلك الحركات ولدعم تحولها السياسي.

وأخيراً، يتفحص مشروع بحث جماعي حديث آخر (دايتون وكرايسبيرغ ٢٠٠٩) العوامل التي تقود المجموعات التي تتحدّى أنظمة السلطة الحالية إلى الانخراط في صراعات عنيفة، وهي عوامل تُسهم في تهدئة ومشاركة هؤلاء المناهضين في نشاطات سياسية سلمية، وعوامل تدعم وتُغذي هذا التحول. ويوفر

^٦ تشمل المنظمات غير الحكومية التي تقوم بانخراط مماثل مع حركات المقاومة والتحرير لأهداف صنع السلام وبناء السلام: "مركز الحوار الإنساني" في جنيف، و"مبادرات إدارة الأزمة" في هلسنكي، و"مؤسسة برغهوف لدعم السلام" في برلين، أو "منتدى النزاعات" في الشرق الأوسط.

الكتاب توليفة من الفصول الموضوعية ودراسات عينية حول البرازيل وغواتيمالا والموزمبيق والنيبال وفلسطين، وإقليم الباسك، وجنوب إفريقيا وسريلانكا.

وفيما توفر الدراسات التي تمت مراجعتها في هذا الفصل خلاصات أكاديمية مثيرة للاهتمام تستند إلى تحليل خارجي لديناميات "حركات المقاومة/التحرير"، فإنّ هدف مشروع البحث هذا هو منح الأولوية للتحليل الذاتي من قبل أولئك الذين هم "داخل" الحركات، أملاً في التوصل إلى نتائج محدّدة وأساسية وأكثر تركيزاً مستقاة مباشرة من المصدر نفسه. ونرى أنّ هذه المنهجية الفريدة هي ذات قيمة كبيرة بالنسبة إلى المجموعات المشاركة، بمثابة تمرين على المراجعة الذاتية والمقارنة مع جماعات البحث الأخرى، وبالنسبة إلى السياسات الدولية من خلال منحها رؤية دقيقة وواقعية وأكثر تفصيلية للمسألة بأكملها.

وقبل الانتقال إلى الخلاصات الرئيسية التي انبثقت عن هذا التمرين في مراجعة الذات، يبقى في هذا الفصل طرح موجز لمنهجية البحث وإطاره النظري اللذين تمّ تبنيهما لهذا المشروع.

١ - ٣ منهجية البحث

تمّ اختيار أسلوب دراسة الحالة العينية المقارنة كوسيلة مثلى للتمكّن من الوصول إلى مجموعة واسعة من التجارب ومسارات حالات الانتقال. وقد تم استخدام المعايير التالية لاختيار المجموعات المشاركة: أولاً، أن يكون لها تجربة طويلة في الكفاح العسكري العنيف ضد الدولة أو ضد فرع أو أكثر من أنظمة السلطة القائمة. ثانياً، أن تكون قد أحرزت إنجازات مختلفة وفعّالة إلى حد ما على صعيد التنمية السياسية، على أن تكون عملية انتقالها لم تتم بعد على نسق موحد. أي أن يكون فرع من فروعها قد باشر عملية سلام على مدى بضع سنوات، وشارك في إعادة بناء فترة ما بعد التسوية لمجتمعاته وانخرط في السياسة التقليدية، فيما زالت الفروع الأخرى تختبر عملية انتقالها، وبذلك بمراجعة جميع التحديات والحساسيات التنظيمية والسياسية وتلك الخاصة بالموارد وإعادة تعلم المهارات التي تنطوي عليها مثل هذه التحوّلات. ثالثاً، أن تكون تلك الحركات موزّعة جغرافياً على أرجاء قارات مختلفة لإتاحة استطلاع العوامل الثقافية والجيوسياسية التي تؤثر على تحوّل النزاعات طويلة الأمد في مختلف أرجاء المعمورة. رابعاً، تم اختيار عينة الدراسة بشكل جزئي حسب معايير إدارية وعملية لتجنب في مسار البحث، حيث قامت بعض المجموعات، وذلك بعد أن تمّ التواصل معها، برفض دعوتنا لها للمشاركة في المشروع، مما دعانا إلى اختيار حركات أخرى، لها علاقات مباشرة أرسيت سابقاً ما بين قياداتها ومعهدنا في مشاريع أخرى تابعة لمعهد "برغوف".

بناءً على هذه الاعتبارات، تمّ اختيار المنظّمات الست التالية (انظر أيضاً "الجدول ١" أدناه):

- "المؤتمر الوطني الإفريقي" (جنوب إفريقيا): قام بعملية انتقال كاملة من مجموعة محظورة على مدى فترة طويلة إلى حزب حاكم لولاية ثالثة حالياً.
- "حركة ١٩ أبريل" (كولومبيا): انتقلت بشكل قاطع من كونها مجموعة مسلّحة إلى حركة سياسية، بدايةً بنجاح كبير ومن ثم بمكاسب سياسية متوسطة على فترة طويلة من الزمن، وذلك دون عودتها إلى العنف.
- "الشين فين" (أيرلندا الشمالية): تملك خبرة سنوات عديدة في الاستراتيجيات العسكرية والسياسية المتوازنة، وهي حالياً منخرطة في الحكومة عبر إئتلاف معها وهي في المرحلة الأخيرة من مراحل انتقالها المطول.
- "حركة آتشه الحرّة" (آتشه/إندونيسيا): شنت حرب تحرير وطنية طويلة الأمد، وفاوضت على حل سلمي للنزاع في عام ٢٠٠٥، وتخلّت عن نواياها الانفصالية، وحلّت جناحها العسكري، وهي الآن منخرطة في إدارة الحكم الذاتي لـ "الإقليم".
- "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" (النيبال): عاد إلى الميدان السياسي بعد عقد من التمرّد المسلّح، وفاز في انتخابات مجلس النواب التأسيسي في عام ٢٠٠٨. ويقود حالياً الحكومة ضمن إئتلاف مع السلطة السابقة.
- "جبهة نمور تحرير تاميل إيلام" (سريلانكا): انخرطت في سلسلة متوالية من حملات التحرير المسلّحة والمفاوضات مع الحكومة على مدى العقدين المنصرمين مع تجددّ العنف من قبل الطرفين منذ عام ٢٠٠٦.

البلد	حركة المقاومة/التحرير	نوع النزاع	بدء النزاع المسلّح	اتفاقية السلام	الوضع السياسي الحالي
كولومبيا	حركة ١٩ أبريل	مناصرة للديموقراطية	١٩٧٣	١٩٩٠	حزب معارض هامشي
جنوب إفريقيا	المؤتمر الوطني الإفريقي	مناصرة للديموقراطية	١٩٦١	١٩٩١	يترأس الحكومة
أيرلندا الشمالية	الشين فين	مناطقية	١٩٦٩	١٩٩٧	في حكومة مشاركة محلية
آتشه	حركة آتشه الحرّة	مناطقية	١٩٧٦	٢٠٠٥	تترأس الحكم الذاتي للإقليم
النيبال	الحزب الشيوعي النيبالي - الماويون	مناصرة للديموقراطية	١٩٩٦	٢٠٠٦	يترأس الحكومة
سريلانكا	جبهة نمور تحرير تاميل إيلام	مناطقية	١٩٨٣	-	تخوض نزاعاً مسلّحاً مازال مستمراً

"جدول ١": مقارنة عينات البحث الست

يتماشي هذا المشروع مع التركيز العام لمعهد "برغهوف" على الأبحاث ذات الطابع التطبيقي والتي ترمي إلى تحقيق نتائج على الأرض، وذلك عبر فهم ودعم العمليات التطبيقية للتغيير الاجتماعي البناء. ومن أجل دعم هذا الهدف الإجمالي، قمنا باستخدام منهجية المشاركة في البحث والتطبيق، وهي معتمدة على توحيد ثلاثة مبادئ: البحث النظري (إنتاج معرفة اجتماعية دقيقة)، والتطبيق العملي (الإسهام في عملية تحول النزاع الفعلية)، والمشاركة (إشراك أطراف النزاع انفسهم كباحثين مشاركين).

وتماشياً مع هذه المبادئ، تمّ تحديد آلية ومنهجية البحث الناتج عن هذا المشروع، وتم تطبيقها وتقييمها بالتعاون بين فرق محلية تتكون كل منها، وفي كل عيّنة، من باحث أو اثنين (أكاديميين مختصين بالجانب النظري للبحث، أو أعضاء من حركة مقاومة/تحرير ذوي مستوى أكاديمي عالٍ) وممثل رسمي أو اثنين عن حركة المقاومة/التحرير. وصادقت جميع الحركات رسمياً على المساهمة الفعالة لأعضائها في المشروع، ان مشاركتهم كقائمين على المشروع ضمنت سيرورة ونتائج البحث^٧. وفي مرحلة جمع البيانات، اقتصرت مشاركة أعضاء فريق معهد "برغهوف" في دور تنسيق وتيسير وتحرير البيانات ومراقبة جودتها، وذلك لإتاحة الفرصة امام فرق البحث المحلية لتبادل الأفكار والتعلم المتواصل من بعضها البعض.

بعد ان تم اختيار الفرق، عُقدت حلقة دراسية تمهيدية للبحث في آذار/مارس ٢٠٠٧ في برلين، ناقش خلالها منظمو المشروع والباحثون المختصون من كل مجموعة من المجموعات الست المختارة، الإطار العام للبحث المشترك فيما بينهم، واقروا قائمة من المواضيع والأسئلة التي يجب تناولها في كل دراسة عينية للحالة. وخلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس وتموز/يوليو ٢٠٠٧، جمع الباحثون المحليون معلومات حول تاريخ حركتهم، مختاوين في هذا السياق افضل وسائل جمع المعلومات ملائمة (مثال على ذلك السير الذاتية ومذكرات شخصية، مقابلات مع ممثلي المجموعة، اتصالات شاملة مع أعضاء آخرين في المجموعة عبر استمارات أسئلة، وحلقات نقاش خاصة بكل مجموعة، وعمل مجموعات متخصصة، والاستعانة بوثائق الارشيف، إلخ..). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، نُظّم لقاء الطاولة المستديرة في مدينة كايب تاون، حيث شارك جميع أعضاء الشبكة (منظمو المشروع، والباحثون، وممثلو المجموعة) وناقشوا جماعياً نتائج بحثهم المقارن، استناداً إلى مسودات دراستهم العينية الأولى. وأنهت فرق البحث الستة لاحقاً دراساتها، والتي نُشرت بعد ذلك على نحو منفصل في ٢٠٠٨، في صيغة "تقارير معهد برغهوف حول الانتقال" ١-٦. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، نُظّم لقاء الطاولة المستديرة الثاني في برلين، تركّز هذا اللقاء بشكل أكثر تحديداً على تحديات

^٧ في حالة "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم"، فإنّ حظرها في كل من كندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منعنا من العمل مباشرة مع أعضاء المنظمة، وتمثلت عوضاً عن ذلك بسياسي من التاميل ومستشار قانوني من حركة التحرير.

التفاوض بين الأحزاب للتوصل إلى اتفاقيات سلام وتطبيق شروطها. وأدرجت خلاصاته الرئيسية في نشرة منفصلة (دودوي ٢٠٠٨)، وهو بالتالي سيذكر بإيجاز في سياق هذا التقرير.

١ - ٤ إطار البحث

إنّ هذا المشروع لا يرى في المشاركين "كمهتدين إلى السلام"، بل بمثابة براغماتيين عمليين اختاروا في مرحلة ما أن يوسّعوا الاستراتيجيات السياسية لتحقيق أهدافهم، وقد قاموا خلال مسار النزاع بعملية انتقال من معارضة نظام الدولة إلى المشاركة في إنشاء نظام جديد أكثر ديموقراطية. ويتمثل هدفنا الرئيسي في فهم الكيفية التي بها الاختيار بين الاستراتيجيات العنيفة والأخرى اللاعنيفة لإحراز غايات سياسية محدّدة، وأي العوامل التي تؤثر على تلك القرارات، وبشكل معاكس، كيف تؤثر تلك الخيارات على تحوّل النزاع وإعادة البناء ما بعد الحرب. وإضافة إلى اعتبارات تتعلق "بالكيفية" التي تمّ بها إحراز مثل هذه التحوّلات في الأدوار والاستراتيجيات - مثل العوائق، والتحدّيات، والنجاحات المستقاة من هذه التجربة الجماعية - يهتم هذا المشروع أيضاً في استطلاع تساؤلات تتعلق بالوقت "أي متى" أحرز ذلك. وبالطبع، إذا أخذنا في عين الاعتبار أنّ المجموعات المشاركة قد نشأت في مناطق نزاع معقدة وغير متجانسة، ووصلت إلى مراحل مختلفة جداً من التطور والتحوّل، فإنّ هدف المشروع لا يتمثل في تحديد عملية أو إطار زمني متسق وخطي. إلا أنّنا نعتقد أنّ تفسير المشاركين للتاريخ والذي أسهموا في صياغته عبر أفعالهم ربّما أتاح لهم تحديد "الأوقات المؤاتية"، واللحظات الحاسمة والنقاط المفصلية خلال مختلف مراحل سيرورة النزاع. وتمت صياغة جماعية من قبل منظّمي المشروع والمشاركين فيه لخمس أسئلة بحثية رئيسية:

١. ما هو هدف الحركة قديماً وحديثاً؟
٢. كيف انجرت الحركة إلى النضال المسلح؟
٣. ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي أفنعت الحركة في إتباع أو اختيار استراتيجية سياسية لاعنفية؟
٤. كيف تُعبئ/عبّأت الحركة نفسها ومناصريها لإتباع استراتيجياتها السياسية؟
٥. ما هي طبيعة التحوّلات الناتجة أو المتوقعة؟

وعلاوة على ذلك، تمّ تزويد المشاركين بإطار نظري تحليلي مفصل بغية إرشادهم في عملية بحثهم. يتلخص في عرض ديناميات محتملة و"دوافع التغيير" (دودوي ٢٠٠٦) وهذا قد ساعدهم على استطلاع الميادين المختلفة للانتقال الذي

مرت به حركتهم وبلادهم، والعوامل المختلفة المؤثرة على تحولات كهذه أيضاً. وقد أخذ بعين الاعتبار:

التحولات الداخلية:

. **تحولات في الأهداف والإيديولوجيا:** ما هي القيم والأهداف التي حقّزت على المقاومة، وهل تعكس التحوّلات الاستراتيجية من العنف الى سياسة اللاعنف تغييراً متصاعداً في الهدف، ام ان التحفيز كان ببساطة من منطلق الاعتقاد الجديد بأن الإصلاح السياسي قادر على إحراز الغايات الأصلية نفسها؟

. **ديناميات الهيكلية التنظيمية:** كيف تطورت قيادة الحركة وهيكليتها الهرمية عبر مختلف مراحل تحوّل النزاع؟ هل تبدّل ميزان القوة بين بعض المجموعات الفرعية خلال فترات الانتقال؟ هل ظهر هناك قضايا متعلقة بالحفاظ على التماسك الداخلي والوحدة ضمن الحركة؟ كيف تعاملت الحركة مع تحدّي دمج أصوات داخلية عديدة في ظل تنوّع الجنس والأجيال، إلخ.. وكيف تجنّبت تهميش قطاعات محدّدة في عمليات صنع القرار والتحوّل الداخلي؟

. **التنمية السياسية:** ما هي تجربة الحركة في مجال الدمج والامن والتطور الحزبي؟ كيف توصّل أعضاؤها إلى تولّي وظائف سياسية في هيئات رسمية مُعترف بها دستورياً (مثلاً، مجالس النواب والحكومات المحلية والإقليمية والوطنية)، أو حتى أصبحوا مندمجين في جهاز أمن الدولة (مثل الشرطة، الجيش)؟

. **تحولات في التمويل:** ما هي الموارد التي أتاحت للمجموعات الحفاظ على نشاطاتها خلال مختلف مراحل الصراع، وكيف أدارة مصالحها و"أعمالها" بعد الشروع في الانتقال السياسي (مثلاً، التحول من التمويل الخاص إلى العام)؟ وهل أستفاد أعضاؤها من "حصص أرباح السلام" وعمليات إعادة توزيع الثروة التي ترافق عملية إعادة البناء والتنمية فترة ما بعد الحرب؟

. **تحولات في قاعدة المناصرين:** ما هي الوظائف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تقوم بها الحركة في المجتمع؟ هل قامت بنضالها باسم مجموعة اجتماعية معينة أو ذات هوية محدّدة؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي طبيعة هذه العلاقة مع جمهور المؤيدين الكبير هذا وما هو مستوى الدعم الذي تمتعت به او ما زالت تتمتع به الحركة بين اوساط المؤيدين؟ هل كان ثمة أسس قوية وتعبئة للمجتمع المدني لصالح الحوار والمفاوضات؟ وإذا كان الجواب نعم، هل كان لذلك تأثير على قرارات قيادة الحركة ومجرى نشاطها؟ وعلى نحو معاكس، ما هي الجهود التي بذلتها الحركة لإقناع جمهور مؤيديها بدعم التحولات الاستراتيجية؟

الديناميات الحزبية الداخلية:

· **تغيير بُنيوي:** إذا سلّمنا بأن الأسباب الجذرية لجميع النزاعات المحلية في إطار الدولة نفسها أو الإثنية-السياسية، تكمن في عدم التوافق الاقتصادي، والاجتماعي، و/أو السياسي بين الساعين إلى السلطة والمستأثرين بها، فكيف تؤثر التحولات البُنيوية أو الهيكلية على صياغة الحركة للأهداف والاستراتيجيات؟ وعلى نحو معاكس، هل ساعد النضال المسلّح في تغيير اللاتوافق في موازين القوى، وهل كان ذو فائدة في إجبار القوى المناصرة للوضع الراهن على الاعتراف بالحركة بداية كشريك تفاوض شرعي، ولاحقاً كجزء من الحكومة؟ متى تكون، إذا ما تمّ توقيع اتفاقية سلام، هناك مشاركة متوازنة ومتى تكون مفروضة من قبل طرف واحد، وهل تعالج فعلاً الشكاوى أو المظالم الرئيسية للحركة؟ وفي مرحلة ما بعد الاتفاقية، هل تلتزم الدولة بتعهداتها بمنح حقوق اقتصادية وسياسية واجتماعية أكبر وتفكيك بُنى الاضطهاد أو عدم المساواة.

· **تحولات في الإدراك:** ما هي العوامل التي أتاحت للحكومة وحركة المعارضة التغلب على الارتياب من "الجانب الآخر"، والاعتراف به كشريك تفاوض شرعي، والاتفاق معه على وقف إطلاق نار مشترك، والانخراط معه في حوار سياسي، ومن ثم الموافقة على التعاون معه في مؤسسات مشتركة للسلطة؟

· **علاقات مع نشطاء آخرين غير حكوميين:** هل شكلت الحركة تحالفات مع مجموعات أخرى ذات توجه مماثل، أو هل تتنافس مع مجموعات أخرى تدّعي الحصول على ولاء المجتمع أو القاعدة الجماهيرية ذاتها؟ وفي مرحلة ما بعد الاتفاقية، هل كان ثمة مجموعات فرعية منشقة واصلت نشاطاتها المسلّحة؟ وإذا كان الجواب نعم، ما هو تأثير مثل هذه العوامل على الانخراط السياسي للحركة في فترة ما بعد الحرب؟

العوامل الدولية:

· **الديناميات الإقليمية والدولية:** كيف كان تأثير الأحداث الرئيسية في الميدان الدولي على الخيارات الاستراتيجية للحركة ومسار نشاطها؟

· **تدخل خارجي لطرف ثالث:** هل تعتمد الحركة بشكل اساسي على دعم خارجي (مثلاً من قبل جاليات الشتات، وحلفاء أجنب)؟ ما هي درجة الشرعية والاعتراف الدوليين اللذين تتمتع بهما الحركة، وأي استراتيجيات تمّ توظيفها لتسخير المساعدة الدولية؟ ما هي أشكال التدخل التي وظّفها النشطاء الخارجيون في محاولتهم للتأثير على مسلك الحركة، وكيف كانت طبيعة هذا التأثير؟ هل شكّل تدخل طرف ثالث لدولة أجنبية أو لنشطاء غير حكوميين بُعداً حاسماً لعملية السلام، وإلى أي درجة كان الدعم المالي والبشري أو الإداري الذي وفرته الوكالات الأجنبية من أجل بناء عملية السلام ما بعد الحرب؟

يمكن تلخيص جميع أسئلة البحث المطروحة أعلاه في جدول (الجدول ٢) لمراجعة أسهل:

عوامل دولية	الديناميات الحزبية الداخلية	تحولات داخلية
- ديناميات إقليمية/دولية - تدخل خارجي لطرف ثالث	- تحولات بنوية - تحولات في الإدراك - علاقات مع نشطاء آخرين غير حكوميين	- تحولات في الأهداف والإيديولوجيا - ديناميات الهيكلية التنظيمية - التنمية السياسية - تحولات في التمويل - تحولات في قاعدة المناصرين

"جدول ٢: إطار بحثي مقارن"

بعد توضيح الإطار النظري التحليلي الذي يربط الدراسات العينية الست مجتمعة، بات بإمكاننا الآن مراجعة الاستنتاجات الرئيسية، والسمات والصفات الفريدة المشتركة التي انبثقت عن هذه الدراسات ، فضلاً عن لقاءات المشروع الثلاثة^٨.

^٨ سيتم تحديد الخلاصات والمقتطفات من لقاءات الطاولة المستديرة في الفصول التالية مع ذكر "محاضر اللقاء" بين هلالين، بغية تمييزها عن محتوى تقارير دراسة العينة.

الفصل الثاني:

ديناميات الانتقال: غايات ووسائل حركات التمرد

إنّ تطوّر حركات المقاومة والتحرير في مراحل النضال المسلّح والعمل السياسي اللاعنفي، يُوجّه بشكل أساسي عبر قرارها في التحوّل وإعادة النظر في أهدافها وإيديولوجيتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها الرئيسية. ويحاول هذا الفصل تفحص وسائل وغايات النضال الثوري ودينامياته، استناداً إلى الاستنتاجات التي توصّلت إليها تقارير الدراسات العينية الست.

٢ - ١ أهداف النضال: الاستمرار أو الدمج؟

دور الدولة كمصدر رئيسي للمظالم

يوعز المؤلفون الستة جميعاً انبثاق "حركات المقاومة/التحرير" كاستجابة سياسية لمجموعة معقدة من الظروف التاريخية، تعود في الزمن إلى ماض بعيد (مثلاً الاستعمار ومخلفاته) أو إلى وقائع سياسية أحدث عهداً (مثلاً إجازة عدم المساواة قانونياً، وتزوير الانتخابات، إلخ..)، ولكن يبقى دور الدولة هو الأساس في ذلك. وعلى الرغم من أنّ معظم الحركات الست انبثقت في سياق ديموقراطية رسمية (مع دستور ونظام انتخابي حكومي يعتمد على المنافسة)، فإنها تشكك في هذه الديمقراطية وتعتبرها مجرد ادّعاء شكلي فحسب، وأنّ الطبيعة الفعلية المغلقة للنظام السياسي أو هيكلية السلطة المفتقدة بشدة للمساواة قد حقّزت تشكيل حركات معارضة تُمثّل جمهوراً مناصراً مضطهداً.

وفي جنوب إفريقيا، تقع جذور النضال التحرري لـ "المؤتمر الوطني الإفريقي"، الذي انطلق مع بداية القرن العشرين، في استعمار المنطقة من قبل المستوطنين البيض، وتعميم التمييز العنصري في المؤسسات، والإخضاع السياسي للغالبية السوداء من قبل الأقلية البيضاء. وعلى نحو مماثل، تأسست "جبهة نمور تحرير تاميل إيلا" في سريلانكا عام ١٩٧٢ رداً على العنصرية والتمييز المؤسّساتي من قبل الدولة التي يُهيمن عليها السنهاليون. وتذكر الدراسة بمخلفات الاستعماري البريطاني كعامل يوجّب الانقسامات الإثنية والتوترات، وتشكك أيضاً بأنّ الرابطة الإثنية أو العرقية قد كانت في حد ذاتها سبب النزاع، وتعتبر موضوع الهوية الموضوع الأساسي الذي دارت حوله التوترات السياسية. وفي النيبال، تمثّلت الأسباب الجذرية الرئيسية لتمرّد "الماويين" عام ١٩٩٥ في عجز النظام الملكي عن إحداث أي تغيير اجتماعي وسياسي، وكذلك الاضطهاد المتواصل للفلاحين والطبقة العاملة، والطبقات الاجتماعية الأدنى في النظام المسمى بنظام الكاست، والأقليات

الإثنية وكذلك النساء. أمّا في كولومبيا، فقد انبثقت "حركة ١٩ أبريل" عام ١٩٧٣ في سياق الإقصاء السياسي لأحزاب المعارضة، والنزاع الحاد على الإصلاح الزراعي، والتمدين أو التحضر المتسارع، وفي سياق تراكم تجربة حرب العصابات القديمة في البلاد والمنطقة. وفي أيرلندا الشمالية^٩، فإنّ الأسباب البنيوية للنزاع تعود إلى تاريخ الاستعمار من قبل المستوطنين البريطانيين، في حين يمثل حزب "الشين فين"، الذي تأسس عام ١٩٠٥، أولئك المنحدرين من السكان الأصليين الذين حرّموا من حقوقهم وأجبروا على العيش كمواطنين درجة ثانية. وأخيراً، أبصرت "حركة آتشه الحرّة" النور في إقليم آتشه الإندونيسي عام ١٩٧٦ من رحم الاحتجاجات ضدّ النزعات المركزية لسلطة الدولة فترة ما بعد الاستعمار وبروز النظام العسكري القمعي في عهد الجنرال سوهارتو.

إعلان الأهداف والمطالب السياسية

حينما يتعلّق الأمر بتعريف الأهداف الأساسية العليا للحركة، يُشدّد جميع المؤلفين (إمّا بصراحة أو بالإستدلال) على أنّ عبارة "من العنف إلى السياسة" هي غير دقيقة في وصف خصائص حالات الانتقال لدى "حركات المقاومة/التحرير"، وذلك لأنها تفقد نضالاً سياسياً منذ بداية انطلاقها، بغض النظر عن الوسائل المختلفة (عنفية أو لا عنفية) التي استُخدمت لممارسة هذا النضال. وفي الواقع، كان لتلك الحركات جميعاً أهداف سياسية محدّدة بوضوح منذ البداية، متجذّرة في توليفة من إيديولوجيات ثورية تستند إلى الطبقة و/أو الهوية، وتهدف إلى استبدال الحكومات التي تتولّى السلطة أو الوصول إلى الحكم الذاتي وحق تقرير المصير. ويمكن تعريف ثلاث حركات بكونها مجموعات مناصرة للديموقراطية خاضعة للتأثير الماركسي "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي"، و"المؤتمر الوطني الإفريقي"، و"حركة ١٩ أبريل": حركة ١٩ أبريل التي انطلقت من النخبة، والمؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي النيبالي - الماوي انطلاقاً من الطبقة الدنيا، بعد تعرضهم جميعاً لكبح الحريات الاجتماعية. وأعلنت أهداف "المؤتمر الوطني الإفريقي" في "ميثاف الحرية ١٩٥٥" وتمحورت بشكل رئيسي حول النضال لإطاحة حكم الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا وتأسيس دولة موحّدة وديموقراطية وغير عنصرية استناداً إلى مبدأ "شخص واحد، صوت واحد". وكانت حركة "١٩ أبريل" حركة مدنيّة نظّمها أشخاص من الطبقة الوسطى ذوي تعليم جامعي، انطلقت بإيديولوجية اشتراكية، قومية. عدا عن أنها كانت أقلّ انسياقاً للعقائدية وتأثراً بمجموعات حرب العصابات الخارجية الأخرى والعاملة في البلاد (مثل "القوات المسلحة الثورية في كولومبيا" FARC، و"جيش التحرير الوطني" ELN) وكانت أيضاً أكثر اهتماماً في تعزيز الديمقراطية و(إعادة) بناء هوية وطنية تستند إلى التقاليد الكولومبية والتاريخ (على غرار القائد الثوري الشهير بوليفار). أمّا الأهداف الأولية

^٩ بداعي التبسيط، سيُستخدم المصطلح الرسمي "أيرلندا الشمالية" في هذه الورقة إشارة إلى المقاطعات الأيرلندية الست الخاضعة للسيادة البريطانية، على الرغم من أن الدراسة العينية لـ "الشين فين" تستخدم تسمية أو عبارة الجمهوريين: "شمال أيرلندا".

لدى "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي"، الذي تأثر بتراث الماويين الصينيين، فتمثلت في محاربة الفقر والتمييز الاجتماعي عبر الاستيلاء على سلطة الدولة، وإلغاء الملكية الإقطاعية، وإحداث ثورة ديموقراطية للفلاحين عبر إحداث تغيير اجتماعي - اقتصادي وإصلاح جذري للأراضي.

وأُتبعَت "حركات المقاومة/التحرير" الثلاث الأخرى الممثلة في هذا المشروع جميعاً نضالاً للتحرير الوطني ضد حكومة مركزية قمعية، اعتُبرت غريبة أو مُعادية للمجتمع التي كانت تكافح لتمثيله، وكان هدفها التاريخي إما انفصالياً (مثل "حركة أنشه الحرة"، و"جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم")، أو تحريرياً وحدوياً - سعياً لإعادة توحيد وطن مجزأ ("الشين فين"). وتناضل "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" من أجل الحصول على حكم ذاتي لشعب التاميل في وطنهم التاريخي، بموجب أي تسوية دستورية تضمن الاعتراف بهويتهم وحمايتهم وتوزيع متساو للسلطة والموارد (محاضر اللقاء). وكان الهدف التاريخي لجماعة "الشين فين" هو مقاومة التدخل الإنكليزي/البريطاني في أيرلندا، وبعد عام ١٩٢١ في المقاطعات الشمالية الست التي بقيت تحت سيادة المملكة المتحدة. وتضمنت مطالبها الرئيسية الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الأيرلندي في جميع المقاطعات الـ ٣٢، وعدم التدخل البريطاني في الجزيرة، وتنظيم مؤتمر دستوري يقرّر خلاله المجتمع الأيرلندي مستقبله ويُرسى أسس مجتمع جديد يُعامل به الجميع على قدم المساواة. وأخيراً، أطلق مؤسس "حركة أنشه الحرة"، حسن دي تيرو، الحركة رسمياً عبر الإعلان عن استقلال أنشه حيث رأى في هذه الخطوة الطريقة الوحيدة للمطالبة بالعدالة والحق في منح هوية لشعب أنشه.

الانفتاح على المرونة والتحوّلات الإيديولوجية

ثمة استنتاج مثير للاهتمام صدر عن العديد من الدراسات، والذي يناقض بعض المعتقدات الشائعة المتعلقة بالصلابة والعناد الإيديولوجيين للحركات المتمردة، مفاده أن قيادات "حركات المقاومة/التحرير" مستعدة لإعادة تقييم هدف نضالهم، وأهدافهم الأصلية وبالتالي إطار نشاطاتهم في ضوء بيئة ما برحت تتطور. وفي كولومبيا والنيبال، شكّلت عملية إعادة تعريف الأهداف الأساسية من قبل "حركة ١٩ أبريل" و"الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" خطوة تمهيدية واضحة لحدوث تغيير في الوسائل والاستراتيجيات من التمرّد المسلّح إلى التفاوض، ومهدّت الطريق أمام عمليات سلام ناجحة. ونحو العام ١٩٧٩، حول قادة "حركة ١٩ أبريل" الهدف السياسي الرئيسي لنضالهم من الاشتراكية إلى الديموقراطية. وعلى نحو مماثل، قام الماويون النيباليون في عام ٢٠٠١، بتحوّل إيديولوجي كبير من السعي إلى نظام حزب شيوعي واحد إلى اعتناق ديموقراطية تنافسية متعددة الأحزاب. ومنذ ذلك التاريخ ركّز برنامجهم السياسي على طرح دستور جديد، وانتخاب مجلس نواب تأسيسي، وبناء "جمهورية". ومكّنتهم هذه التحوّلات الهامة من تشكيل تحالف وتوحيد القوى مع أعدائهم السابقين، أي أحزاب المعارضة الشرعية، ضد النظام الأوتوقراطي للملك جايانيندرا.

وبالنسبة إلى الحركات الانفصالية، تمحورت عناصر المرونة بشكل أساسي حول تعريف حق تقرير المصير ومضمونه. وتُجادل "حركة أتشه الحرة" بأن إقرارها الموافقة على أقل من استقلال تام لا يمثل مساومة على أهدافها الأصلية. وبدلاً من ذلك فإنّ إقرارها هذا والذي جاهرت به في "إعلان ستافانجر ٢٠٠٢" بالتخلي عن مطالبتها بدولة إسلامية مستقلة في أتشه والموافقة على حكم ذاتي في نظام ديموقراطي لامركزي، إنّما نتج عن خيار براغماتي مفاده أنّ معنى الاستقلال كان أكثر أهمية من المصطلح بحد ذاته (محاضر اللقاء). وانطلاقاً من هذا المفهوم، توصّلت الحركة إلى تحقيق أهدافها التاريخية. وتذكر دراسة "الشين فين" بدورها حدوث تغيير جذري في المداولة داخل الجماعة القومية عقب مجزرة "الأحد الدموي" عام ١٩٧٢ بحيث انتقلت من المطالبة بحقوق مدنيّة إلى الحديث عن "ايرلندا موحدة - أو لا شيء". وفي وقت لاحق، وعلى الأخص عبر وثيقتيها المعمّتين علناً "سيناريو للسلام" (١٩٨٧)، و"حو سلام دائم في ايرلندا" (١٩٩٢)، حافظت "الشين فين" على مطالبتها بايرلندا موحدة، إلا أنّها سعت في الوقت ذاته إلى إعادة تأويل كلمة "سلام" التي كانت تُفسّر حتى حينه بمثابة "استسلام"، من قبل إحدى المعسكرات وكهزيمة لـ "الجيش الجمهوري الايرلندي" (IRA) من قبل المعسكر الآخر. وللمرّة الأولى، دعت الحركة مناصريها، فضلاً عن مناوييها، إلى "إيجاد (ظروف من شأنها أن تضمن سلاماً دائماً)" (ص ١٢)، ومن أجل السلام وافقت لاحقاً على إطار انتقالي للعمل بشكل مسالم لإعادة الوحدة والاستقلال عبر "اتفاقية الجمعة العظيمة ١٩٩٨". وفي سريلانكا أخيراً، وافق العديد من المحلّين على أنّ فشل الجولات المتتالية من المفاوضات يعود بشكل جزئي إلى عدم مرونة "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم"، حيث لا يزال إصرارها على إدارة ذاتية لشعب التاميل كأساس غير قابل للتفاوض عليه، موقفاً غير مقبول من الحكومة السنهالية. ومع ذلك، تسعى الدراسة إلى إظهار أنّ الهدف الإجمالي لـ "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" هو "توزيع عادل للسلطة والموارد، متمثلاً بوضوح في مطالب سياسية تتراوح بين الفيدرالية والكونفيدرالية، إلى الحكم التوافقي والاستقلال التام" (ص ١٣). وبعبارة أخرى، فإنّ شروط الحكم الذاتي للتاميل لم تُطرح، فيما وافقت الحركة رسمياً خلال عملية السلام الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ على إعادة النظر في الفيدرالية كحل دائم للنزاع.

٢ - ٢ وسائل النضال: تحولات في الإستراتيجيات السياسية المسلّحة منها وغير المسلّحة

تصف "حركات المقاومة/التحرير" الست استخدام العنف بمثابة شكل مشروع من أشكال الدفاع عن النفس في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والتتّجر للديموقراطية، كنوع من (وليس نقيض لـ) التدخل السياسي، وبمثابة وسيلة مدروسة بعناية تُفضي إلى الغاية. ويستعرض المؤلفون أيضاً حرب العصابات بكونها من بين وسائل متنوعة للنضال التي إعمدت الحركات إلى توظيفها بالتزامن أو بالتوالي،

ويحاولون البرهان بأنّ اختيار تلك الاستراتيجيات، والتبديل فيما بينها، تم كاستجابة لبيئة سياسية لا تنفك تتطور. واتبعت معظم الحركات مسارات قابلة للمقارنة، تبدأ بمعارضة لاعنفية وتتحوّل إلى نضال مسلّح ومن ثم تنتقل إلى سياسة تقليدية ما أنّ تحقق أهدافها أو يتم التفاوض على حل من خلال تسوية مع الحكومة.

تبرير النضال المسلّح: "الحق في الثورة"

عند شرح الأسباب التي تقف وراء لجوء الحركات إلى الاستراتيجيات العنيفة، يبرز دور الدولة مجدداً إلى الواجهة الامامية. وتدعم تقارير الدراسات العينية الستة جميعاً الفرضية التقليدية بأنّ العمل العسكري قد تمّ تبنيه كملاذ أخير ("الحل البديل الوحيد")، في سياق الرد على قمع الدولة العنيف لاحتجاجات سلمية. ولم يُستبعد التفاوض والسياسات التقليدية أبداً من حيث المبدأ، إلا أنّها اعتُبرت ببساطة متعذرة التطبيق أو غير فعّالة في ظل الظروف السائدة.

والتزم "المؤتمر الوطني الإفريقي" أشكالاً سلمية في النضال حتى نهاية خمسينات القرن الماضي، وأسّس جناحه العسكري "أومكهورنتو وي سيزوي - رمح الأمة" (MK) في عام ١٩٦١، عقب حملة من القمع العنيف (مثل "مجزرة شاربيفيل" عام ١٩٦٠) وحظر المنظمة في عام ١٩٦٠ والذي منعها من العمل على نحو سلمي أو حتى الوجود بشكل قانوني. وكان ثمة إحساس بأنّ العنف يتعدّد اجتنباه وأنّ ثمة حاجة لتوجيه وقيادة الغضب الاجتماعي: "العنف قد يقع سواء بدأنا به نحن أم لا. فإذا لم نأخذ المبادرة فوراً، قد نجد أنفسنا قريباً متأخرين عن الركب وأتباعاً لحركة لم نتحكّم بها" (ص ١٠). وانخرط مؤلفو دراسة "جبهة نمر تحرير تاميل إيلام" في نقاش مطوّل حول عجز التاميل عن إيصال شكواهم عبر نظام ديموقراطي كان يُفسح المجال أمام نهج الغالبية والسياسة الإثنية فقط. ويعزو هؤلاء الباحثون انتقال الجبهة من المشاركة البرلمانية والتحريض السلمي إلى المعارضة المسلحة في ١٩٨٣ إلى إخفاق الإجراءات الديموقراطية في معالجة شكاوى التاميل، والتصعيد المترافق للدولة في قمعها. ويشيرون أيضاً إلى أنّ "العدو هو من يُقرّر ما يحدث سواء قاتلنا أو أجرينا محادثات" (محاضر اللقاء). وعلى نحو مماثل، دخل "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" السياسة البرلمانية بداية، لكنّه بدأ التحضير لـ "حرب شعبية مطوّلة" في ١٩٩٥، بعدما أصبح أعضاء الحزب ضحايا لاضطهاد الشرطة، و"محاكمات صورية" واعتقالات جماعية. وترسم الدراسة حول "حركة ١٩ أبريل" صورة مماثلة لانبثاق هذه المجموعة في أعقاب انتخابات مزوّرة، وتذكر أيضاً قناعة أعضائها بأنّ نضالهم لن يحظى باحترام الأقلية الحاكمة إلا إذا تعزّز بقوة السلاح. وفي آتشه، وُصف قرار مؤسّسي "حركة آتشه الحرة" باللجوء إلى "الثورة المضادة" على اعتبار أنها "اللغة الوحيدة التي تفهمها جاكرتا"، ومن منطلق دفاعي "لمواجهة لغة العدو بتقل موازن" (ص ٦) بعد رد الحكومة بعنف ووحشية على إعلانهم الاستقلال. وأخيراً، كان من شأن القمع العنيف لحركة الحقوق المدنية في أيرلندا الشمالية خلال ستينيات القرن الماضي واللجوء إلى الاعتقالات دون محاكمات

في ١٩٧١، أن دفعاً أعضاء "الشين فين" الى الاقتناع بأنّ النضال المسلح وحده قد يُحقق نهاية للحكم البريطاني في الجزيرة الايرلندية.

البُنية الهيكلية والتنظيمية الداخلية: السلاح في خدمة السياسة

كما أُشير أعلاه، بدأت معظم "حركات المقاومة/التحرير" الست كحزب أو منظمة سياسية، قبل اعتمادها على البنية العسكرية أو حرب العصابات. وفيما كانت بعض الحركات تطوّر وتكثف نشاطاتها، حافظت في الوقت نفسه على بُنية مزدوجة متميزة جداً، سمحت في بعض الحالات (مثل "الشين فين"/"الجيش الجمهوري الايرلندي"، "المؤتمر الوطني الإفريقي"/MK) بتزامن أشكال النضال المسلح والآخر غير المسلح. وبقي الفرع العسكري لـ "المؤتمر الوطني الإفريقي" متمتعاً إلى حد كبير بالاستقلالية، بغية السماح للجبهة السياسية بمواصلة نشاطاتها السلمية، إلا أنّ نشاطاته كانت توجّه دائماً وتقيّم من قبل القيادة السياسية لـ "حركة التحرير الوطنية". وكانت المجموعات الأخرى تتسم ببُنية أكثر اتحاداً، مثل "حركة ١٩ أبريل"، التي تُعرّف نفسها على أنها "منظمة سياسية - عسكرية" تحت قيادة موحّدة. وكانت لـ "حركة آتشه الحرّة" قيادة مركزية موحّدة مجسّدة في شخص حسن دي تيرو، إلا أنّ قيادتها السياسية والعسكرية غدت منفصلة بشكل متميز حيث أنّ دي تيرو استقر أساساً في المنفى (في السويد) في حين أنّ القيادات الأخيرة كانت تعمل على الأرض. وأعاد "إعلان ستافانجر ٢٠٠٢" تسمية البُنيتين معاً "دولة حكومة آتشه في المنفى" و"جيش الدولة". أمّا في سريلانكا وخلال أواخر تسعينات القرن الماضي، حولت "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" نفسها أيضاً إلى دولة أمر واقع عبر توسيع جهاز الإدارة المدنيّة لديها نحو "المناطق المحرّرة"، بما في ذلك قوة شرطة ونظام قضائي، ومصرف مركزي، ونظام رعاية اجتماعية، إلخ..

التأكيد الذاتي على عصيان مسلح مرحلي محدود: العنف كوسيلة لتحقيق الغاية

ثمة مسألة أخرى تستحق التنويه إليها وتتعلّق باستراتيجية الحرب ذات الموازين اللامتناهية وهي أنّه على الرغم من التفاوت الكبير في التكتيكات العنيفة التي تبنتها المجموعات الست (العمليات في المدن أو المناطق الريفية مثل أعمال التخريب، والسلب، والحصار، والكمائن ضد عناصر الجيش أو الشرطة، واختطاف، واغتيال شخصيات رفيعة من صفوف الأعداء، وهجمات انتحارية)، إلا إنّ العديد من "حركات المقاومة/التحرير" هذه تشترك في تأكيدها الذاتي على أنّ عصيانها المسلح محدود بالمرحلة، وذلك عبر اختيارها بوعي أن لا تصبح مجموعة حرب عصابات، أو عبر حفاظها على معايير أخلاقية متحدّد سلوكها.

وتُورد دراسة "المؤتمر الوطني الإفريقي" تلميحات متكرّرة حول اختيار "أهداف مشروعة"، وتذكر أمثلة عديدة اتخذت فيها الحركة خياراً مدروساً بعدم تجاوز الحد بين مقاومة دفاعية ضد ظلم الدولة وبين هجمات شاملة ضد النظام، بغية الحفاظ على التفوّق الأخلاقي على أعدائها، وتجنّب استثارة رد وحشي، وإبقاء

الباب مفتوحاً أمام حل تفاوضي. واستهدف الجناح العسكري MK أماكن تجسد رمزياً حكم البيض ولكنه سعى بحذر إلى تقادي وقوع خسائر في الأرواح، وحتى أنه وقع بروتوكول "اتفاقية جنيف" المتعلقة بالحرب غير النظامية في ١٩٨٠، مؤكداً على التزامه في تجنب مهاجمة المدنيين واتباع "السلوك الإنساني" في الحرب. وذكرت الدراسة التابعة لـ "حركة ١٩ أبريل" أن المجموعة المتمردة رفضت التورط في تهريب المخدرات، وإدانتها العلانية للرد العنيف الذي قامت به مجموعات حرب عصابات أخرى ضد المدنيين أو حتى ضد جنود بلادها وإقرارها بعدم استخدام أسلحتها لاستحداث أنظمة إرهابية أو لإخضاع السكان. لقد كانت سياسات كهذه داعماً للقادة في سعيهم إلى الحصول على الدعم الشعبي، وفي إصرارهم على تحقيق الهدف المنشود لا في شن الحرب ببساطة من أجل الحرب فحسب.

أما الدراسات الأربع الأخرى، فلا تتعمق جداً في نقاشات كهذه وإنما تدور حول أخلاقيات وحدود العمليات الحربية، وقد تطوّرت "جبهة نمور" تحرير تاميل إيلاَم" و"جيش التحرير الشعبي الماوي" في الواقع تدريجياً ليصبحا جيشين متكاملين يتسمان بأوجه شبه مع الجيوش التقليدية أكثر من كونهما قوات حرب عصابات ريفية أو حضرية. واحتل "جيش التحرير الشعبي" نحو ٨٠% من الأراضي النيبالية، وعبر اتباعه لاستراتيجيات دفاعية وهجومية متتالية لشل حركة العدو، نما سريعاً من كونه مجموعة صغيرة جداً تضم ١٠٠ عضو إلى حركة متطورة قادرة على القيام بعمل عسكري على نطاق كبير. أما "جبهة نمور" تحرير تاميل إيلاَم، فقد انخرطت بدورها خلال الأشهر الأخيرة في حرب شبه تقليدية بين جيشين قائمين، باستخدام أسلحة ثقيلة مثل سلاحي البحرية والطيران.

التكامل المتواصل لإستراتيجيات مسلّحة وغير مسلّحة

وفق العديد من المؤلفين، لم تتبنّ "حركات المقاومة/التحرير" أبداً عمل حرب العصابات كاستراتيجية حصرية بمعزل عن أشكال أخرى من المقاومة. وعوضاً عن ذلك، توافقت أنماط عمل مسلّح مع غير المسلّح في آن واحد، مع تقديم عمل على الآخر، حسب سياق الأحداث الجارية والاعتبارات الاستراتيجية للقادة. وهكذا كان حال "المؤتمر الوطني الإفريقي"، الذي عرّف النشاطات المسلّحة على أنها أحد "أعمدة النضال" الأربعة، المتجسدة في تعبئة سلمية للجماهير، وحركة سياسية سرّية وحملة دولية لعزل نظام الفصل العنصري. وفي أيرلندا، مرّت الحركة "الجمهورية" عبر مراحل عديدة من النضال السياسي خلال فترة من الزمن امتدت نحو ٨٠٠ عام، تضمّنت "مقاومة سلبية، واضطراب بين الفلاحين، وانتفاضة مسلّحة، وتحركات جماهيرية، واضطراب سياسي، ونضال نظري ثقافي، وانخراط دستوري وبرلماني" (ص ٦). وبرزت الأعمال المسلّحة إلى الواجهة في كل مرة أخفقت فيها المشاركة السياسية. وبالتزامن مع نشاطاتهم المسلّحة خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، لجأ الناشطون أيضاً إلى المقاومة السلمية لا سيّما في السجون، عبر الإضراب عن الطعام، أو "احتجاجات البطانية" للمطالبة بالاعتراف بهم كسجناء سياسيين. كما أنّهم بدأوا الانخراط في نشاطات انتخابية إلى جانب انخراطهم في

حرب العصابات، وهي استراتيجية مزدوجة ("السلاح وصندوق الاقتراع")، وهي التي أتاحت لهم تحقيق مكاسب انتخابية "لفوز بقلوب وعقول" المجتمع القومي الأشمل، فيما كانوا يمارسون النضال المسلح للضغط على الحكومة البريطانية لإتاحة الفرصة امام المفاوضات.

إعادة تقييم الوسائل الإستراتيجية: التحول نحو سياسة سلمية

تعتبر الدراسات الست تنبئها الاختياري لاستراتيجيات عنيفة وسيلة لا إيديولوجيا، وتصف قرار الحركات بدخول عملية السلام كبديل عن مواصلة المواجهة المسلحة في الصراع بأنه قرار منبثق عن اعتبارات وطنية للاحتتمالات والمحددات الكامنة في السياسات السلمية (مثل المفاوضات، والانتخابات، والأشكال الأخرى للسياسات التقليدية).

ففي جنوب إفريقيا، اتخذ "المؤتمر الوطني الإفريقي" قراراً مسبقاً ابان العام ١٩٩٠ لتبني المفاوضات كـ "حل جديد للنضال" و"كجبهة أساسية للكفاح" (ص ٢٣)، وعلق من جانب واحد نضاله المسلح بغية إجبار النظام على إجراء محادثات سلام رسمية. وفي كولومبيا، بدأت قيادة "حركة ١٩ أبريل" تدرك خلال الثمانينات بأنّ الحرب قد أصبحت عائقاً أمام التغيير، حيث أنّ الأقلية الحاكمة كانت تسعى إلى استغلال العنف للإبقاء على الوضع الراهن. وفي إطار بحثها عن البدائل، قامت الحركة بإعادة صياغة استراتيجيتها التي تمثلت في "السلاح في خدمة السياسة" لتصبح "السلام في خدمة السياسة"، والتحول من "التغيير من أجل السلام" إلى "السلام من أجل التغيير" (محاضر اللقاء). وبعبارة أخرى، تبنت مفهوم السلام بحد ذاته كاستراتيجية تحول فعلي، بدلاً من تبنيها غاية مجردة مطلقة بعيدة المنال. وعبر تبني هذا المنظور، كانت قادرة على لعب دور سياسي. وفي أيرلندا الشمالية، جاء تبني استراتيجية انتخابية في ١٩٨١، حيث انتخب بوبي ساندس وسجناء سياسيين آخرين في "ويست منستر" (مجلس النواب البريطاني)، نتيجة لجدل داخلي مكثف حول وسائل وغايات النضال وفعاليتها بهدف إظهار جدوى تطبيق العمل السياسي واستخدامه. وأخيراً تستعرض دراسة "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" تحول الحركة من الاستراتيجيات العسكرية الى السياسية مثال ذلك موضح في شعارها "صلابة في المبادئ ومرونة في التكتيكات". وبعد عام ٢٠٠٦، تخلت هذه المجموعة الماوية عن نشاطها المسلح وواصلت نضالها في الوقت ذاته عبر احتجاجات سلمية في الشارع وخوض مفاوضات.

لم يتم التطرق مباشرة في هذه الورقة إلى ديناميات، وترتيبات، وأشكال ومضامين مفاوضات السلام بين الدول و"حركات المقاومة/التحرير"، حيث أنّها قد عولجت بالفعل في منشور منفصل (دودي ٢٠٠٨). وبدلاً من ذلك، يتمثل هدف الفصلين المتتاليين بداية في تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية المختلفة التي تؤثر على قرار "حركات المقاومة/التحرير" بتبني استراتيجيات سياسية سلمية، ومن ثم استطلاع نتائج حالات انتقال هذه في الدراسات العينية الست.

الفصل الثالث:

العوامل الداخلية والخارجية للانتقال السياسي

يستعرض هذا الفصل العوامل المتعددة التي أثرت على المسار الحالي للانتقال السياسي من كيانات غير حكومية إلى مؤسسات تُمسك بزمام السلطة عبر تحول مراحل النزاع. وتمّ التطرّق إلى أربعة أنواع من العوامل في دراسة العيّنة: الديناميات الداخلية والقيادة داخل الحركات، الديناميات داخل الحزب (في سياق علاقته مع الدولة)، وعلاقات "حركات المقاومة/التحرير" مع جماعاتها (مع جمهور مناصريها والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى على السواء)، وأخيراً الميدان الدولي.

٣ - ١ دور القيادة والديناميات التنظيمية

استباق الحدث وحس مبادرة

فيما يتعلّق بالعمليات الداخلية التي تسمح بحدوث تحول استراتيجي من التمرد إلى التفاوض، تُشدّد الدراسات الست جميعاً على الدور الحاسم الذي لعبه قادة الحركات، لا سيّما مقدرتهم على التقييم والتفاعل بسرعة إزاء نوافذ الفرص الناشئة.

يقول نيلسون مانديلا، قائد "المؤتمر الوطني الإفريقي": "على القادة في بعض الأحيان أن يتصرّفوا في الحال، ويشرحوا لاحقاً" (محاضر اللقاء). وهذا كان الحال، على سبيل المثال، في الرسالة التي كتبها إلى الرئيس (بيتر) بوتوا من السجن عام ١٩٨٩، حيث بسط مبدأ قاعدة الغالبية مع مراعاة مخاوف وهواجس الأقلية البيضاء. وهذا التصرف أحادي الجانب، والذي اتخذه من دون استشارة داخلية مع زملائه ومستشاريه، لعب دوراً ريادياً في غاية الأهمية بالنسبة إلى المفاوضات المستقبلية عبر ضمان دور مركزي لـ "المؤتمر الوطني الإفريقي" في عملية السلام. وفي أثناء ذلك، أقرّ أوليفر تامبو، رئيس "المؤتمر الوطني الإفريقي"، بالحاجة الملحة إلى اخذ زمام المبادرة على الصعيد الدولي، وتم وضع مخطّط للمفاوضات ("وثيقة هراري")، وأحرزت الموافقة عليها من قبل "منظمة الوحدة الإفريقية" والأمم المتحدة. وكان تعليق "المؤتمر الوطني الإفريقي" الأحادي الجانب للنضال المسلّح في آب/أغسطس ١٩٩٠ خطوة تكتيكية أخرى تهدف إلى تمكين المؤتمر الوطني الإفريقي من الاستباق بالمبادرة، وتسريع الخطى وإجبار النظام على إجراء مفاوضات رسمية" (ص ٢٣).

وتذكر الدراسات الأخرى أيضاً أهمية القادة الموهوبين (الكاريزماتيين) ذوي الهيمنة الشخصية القوية، مثل براكاهاران، الشخصية الرمز لـ "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم"، أو حسن دي تيرو، مؤسس "حركة آتشه الحرة". وواقع أن مفاوضات السلام التي أجرتها حركة آتشه في هلسنكي قد ترأسها القائد المنفي، أتاح لها أيضاً اتخاذ قرارات سديدة من دون التأثير مباشرة بالديناميات السياسية في آتشه وإندونيسيا. وتسلط دراسة "حركة ١٩ أبريل" الضوء على الطبيعة شبه الدينية للبنى الهرمية ("القائد لا يُخطئ أبداً"، ص ٢٧)، والدور الحاسم الذي لعبه القادة المتعاقبون. على سبيل المثال مفاتحة القائد بايتمان الأولى في صالح الحوار، والهدنة والعفو العام في ١٩٨٠ نتاج تقييمه المعمق للنهاية السلمية لحصار "حركة ١٩ أبريل" لسفارة جمهورية الدومينيكان كنموذج قياسي يُحتذى به كونه قد يُشكل حلاً تفاوضياً للنزاع المسلح في كولومبيا. وفي وقت لاحق، أظهر خلفه بيسارو مقدرته على أن يُحوّل نفسه من قائد عسكري إلى سياسي حينما بادر بعملية السلام مع الحكومة الكولومبية في ١٩٨٩. وعرضه الجريء لنزع السلاح تقدّم به من دون أي استشارات مسبقة مع حركته أو مجموعات حرب العصابات الأخرى، لكنّه حظي بموافقة داخلية في وقت لاحق عبر تصويت ديموقراطي لصالح قراره بإنهاء التمرد المسلح. وفي حالة "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" في النيبال، ظهرت مقدرة القيادة على انتهاز المبادرات الجريئة في إعلانها غير المتوقع عن وقف إطلاق النار من جانب أوخادي في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وهي خطوة ريادية أجبرت الملك على الاستجابة، وهذا ما أتاح الفرصة للماويين لحل الانقسامات داخل حزبهم وتشكيل تحالف جديد مع الأحزاب السياسية الرئيسية ضد الحكومة الملكيّة. وأخيراً، تذكر دراسة "الشين فين" أيضاً أمثلة عديدة، حيث كان من شأن تحركاتها الريادية ومقدرتها على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (مثل إنهاء مقاطعة برلمان دبلن ونشر "سيناريو للسلام" في ١٩٨٧، أو إعلان وقف إطلاق نار من جانب واحد في ١٩٩٤) أن ساعدت الحركة على كسر دورة القمع/المقاومة وتشجيع التقدم السياسي.

الاستشارة داخل الحزب وديناميات التحكم

تتطلب المفاوضات الناجحة قادة أقوياء وحازمين، بل أيضاً حركات قوية ومتماسكة. وتبرز الدراسات أهمية عملية الاستشارة الداخلية المكثفة والنقاشات التي سبقت أو رافقت أو تلت المفاوضات السريّة والرسمية، بغية ضمان درجة عالية من المسؤولية والوحدة ما بين الأعضاء والمناصرين. وتم التركيز على دور السجناء السياسيين في دراسات "المؤتمر الوطني الإفريقي"، و"الشين فين" و"حركة ١٩ أبريل"، فقد وصفت السجنون على أنها مكان للقاء والنقاش السياسي وكجسر أو كدابة وصل ما بين القيادة والقاعدة الداعمة لها خلال عملية السلام. وانخرطت "الشين فين" أيضاً في مفاوضات مكثفة مع قاعدة الناشطين الجمهوريين (بما في ذلك

متطوعي "الجيش الجمهوري الإيرلندي" حيث "بقيت مطلعة على التطورات فيما هي تتجدد نفسها ، لتتعامل على قدر الإمكان مع التطورات المستحدثة قبل أن تسمع عنها في وسائل الإعلام" (ص ١٥). وفي حالة "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي"، كانت خطوط الاتصال في الأساس هرمية من القمة إلى القاعدة، على هيئة تدريب سياسي لكوادر الماويين لشرح التحول الاستراتيجي الذي حدث خلال عملية السلام. وتذكر دراسة "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" أيضاً أن منظمة التاميل في الواقع ليست كياناً متحجراً وأن المراحل الأولية لعملية السلام برعاية نرويجية قد أثارت جدلاً هاماً بين "الصقور" و"الحمام" السياسيين داخل الحركة.

وفي أدبيات حل النزاع، غالباً ما يُقال عن عملية السلام بأنها عرضة بشكل خاص إلى "عنف مُعطّل" (ستيديمان ١٩٩٧، وزهار ٢٠٠٣)، من قبل مجموعات منشقة تسعى إلى تضليل اتفاقيات السلام أو منعها. وفي ظل ظروف كهذه، تميّز قادة "حركات المقاومة/التحرير" الست قيد الدراسة بمقدرتهم على ضمان التزام من المتشددين الحزبيين باختبار حل تفاوضي، و/أو تجنب الابتلاء بالعنف الانشقاقي والبقاء على طريق الحوار. ودُكرت مسألة الانشقاق الحزبي بشكل خاص في دراستي إيرلندا الشمالية وجنوب إفريقيا، حيث ترافقت عمليات السلام مع تصاعد العنف على أيدي حلفاء سابقين أو عناصر في حركة التمرد كانوا يعارضون التوصل إلى اتفاقية سلام أو يحتجون ضد تهميشهم المزعوم. ومع ذلك، نجحت القيادتان في الحفاظ على التزامهما بعملية التفاوض، وإبقاء غالبية حركتهما موحدة حول موقف مشترك. وتذكر دراسة "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" أيضاً حدوث مواجهة داخل الحزب عام ٢٠٠٤ على مسائل تتعلق بالديموقراطية الداخلية وتعريف العدو الرئيسي المستهدف من قبل الحركة (مثل الهند أو النظام الملكي). واستُعيدت الوحدة الداخلية بعد انقلاب الملك في مطلع العام ٢٠٠٥، مما أسهم في حل الخلافات حول الأولويات الاستراتيجية.

وثمة جزء من الموضوع كان يستحق مزيداً من التحليل في هذه الدراسات وهو ظاهرة إقصاء بعض قطاعات "حركات المقاومة/التحرير" خلال مفاوضات السلام، مثل النسوة المقاتلات، اللواتي قد تتباين احتياجاتهن ومصالحهن عن تلك الخاصة بنظرائهن من الرجال، وهي غالباً ما تُهمش في صنع القرار (مازورانا ٢٠٠٤). ورغم تشجيعنا المؤلفين على تناول دور المرأة في تاريخ انتقال الحركات، لم تذكر سوى دراستي "حركة ١٩ أبريل" و"الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" بوضوح دور المقاتلات الإناث وأهمية المساواة بين الجنسين في أجندة الحركة لإرساء مجتمع عادل يمثل الجميع، إلا أنهما لم تتناولوا تحديداً الدور الذي لعبته المشاركات في عمليات الانتقال.

٣ - ٢ ديناميات الحزب الداخلية ودور الدولة

تأثرت عملية صنع القرار داخل "حركات المقاومة/التحرير" والجدال داخل الأحزاب حول إستراتيجية التحول في البدء بعملية انتقال سياسي بشكل قوي بالأحداث الخارجية التي جرت في البيئة الاجتماعية والمحلية والإقليمية التي تعمل فيها تلك الحركات. وتُمثل ديناميات العلاقة مع الدولة عاملاً هاماً على وجه الخصوص تؤثر على قرارات حركات التمرد في تفضيلها لتسوية النزاع عبر التفاوض.

تحوّلات في قيادة الدولة وسياساتها

تعزو العديد من الدراسات العينية التحول من استراتيجية الانتقام إلى استراتيجية الاستيعاب من قبل المستأثرين بالسلطة إلى تغيير النشاط في الحكومة. وحثّ هؤلاء القادة الجدد على تجربة مقاربات مختلفة وذلك بإدراكهم تأثير النزاع على الاقتصاد (عدم الاستقرار محلياً، وخسائر في الاستثمارات الخارجية، أو تأثير الحظر والعقوبات الأجنبية)، والخطر المتفقم على النخبة، والعزلة الدبلوماسية الدولية، أو إبداء اهتمام فعلي في إطلاق إصلاحات ديمقراطية أو معالجة الأسباب الجذرية للحرب الأهلية.

ومن بين نقاط التحول الرئيسية في البيئة السياسية بجنوب إفريقيا، تغيير القيادة داخل "الحزب الوطني" الحاكم في عام ١٩٨٩، حيث تبني الرئيس الجديد ف. و. دو كلاريك بشكل قاطع سياسة التفاوض: وقد بدأ فوراً بإنهاء الفصل العنصري، ورفع الحظر عن "المؤتمر الوطني الإفريقي"، وأطلق سراح القائد نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠. وفي إندونيسيا فتح انهيار الديكتاتورية العسكرية في عام ١٩٩٨ إمكانيات جديدة للحوار مع القوميين في آتشه، ولعب الرئيس الجديد دوراً حاسماً في المبادرة بمفاوضات عبر إرسال ممثل للقاء القائد العسكري لـ "حركة آتشه الحرة". وبعد توقف عملية السلام الأولى، أدى إجراء تغيير جديد في الحكومة في عام ٢٠٠٣ إلى استئناف محادثات السلام. وعلى نحو مماثل في سريلانكا، حقز فوز تحالف يمين الوسط في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١ حدوث تحول سريع من الأعمال العدائية إلى توقيع اتفاقية وقف إطلاق نار متبادلة في غضون شهرين. وتُدرج دراسة "حركة ١٩ أبريل" أيضاً اتفاقيات سلام ووقف إطلاق نار عديدة تمّ التفاوض عليها في ظل ثلاثة عهود رئاسية متتالية بدءاً من عام ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٤، وتتنوّه بشكل خاص إلى الدور الريادي للرئيس باركو (١٩٨٦-١٩٩٠)، الذي حول اهتمامه نحو مكافحة تهريب المخدرات وبالتالي حبّذ على نحو أكبر المفاوضات مع رجال حرب العصابات. وتُورد دراسة "الشين فين" أخيراً تصريح بيتر بروك، وزير خارجية أيرلندا الشمالية البريطاني عام ١٩٨٩، وجاء فيه بأنّه "سيكون من الصعب تصوّر هزيمة عسكرية للجيش الجمهوري

الاييرلندي" وأنه لا يرى "أي مصلحة ذاتية أو استراتيجية أو اقتصادية" في ايرلندا الشمالية (ص ١٢) في إشارة واضحة للجمهوريين بأن الحكومة أصبحت منفتحة على أشكال بديلة من الانخراط. ومع ذلك، لم تُطلق الحكومة مفاوضات سلام رسمية بشكل نهائي إلا بعد فوز "حزب العمال" بقيادة طوني بلير في عام ١٩٩٧، حيث أن حكومة المحافظين السابقة قد أجبرت على الاعتماد على أصوات الاتحاديين (بين بريطانيا وإيرلندا الشمالية) للمحافظة على استمرارها السياسي.

تبديل موازين القوى

حسب الدراسات المتخصصة في حل النزاعات، فإن عملية السلام غالباً ما تحدث حينما يتغير موازين القوى في مجالات بُنيوية ومعنوية (كالمجال العسكري، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الرمزي، القانوني، إلخ..). بين الحكومة ومناهضيها المسلّحين، حيث يُدرك كلٌّ من الخصمين مقدرة الطرف الآخر على إحباط فرصته في النجاح. وقد تم وصف ذلك بمثابة "حرج مؤذٍ للطرفين" (زارتمان ١٩٩٦)، وهذا يرتبط بمفهوم "اللحظة المناسبة": تلك اللحظة القصيرة وقتما يصبح ميدان التحرك ممهداً للطرفين وتغدو المحادثات ممكنة (مايال وآخرون ١٩٩٩: ١٦٢-٣) ويمثل قبول الحكومات بحد ذاته بالتفاوض مع "حركات المقاومة/التحرير" تحولاً قوياً لموازين القوة لصالح نشطاء غير حكوميين، حيث أنه يمثل إقراراً بشرعيتهم وإقراراً بحقوقهم في مطالبهم.

ويؤكد العديد من مؤلفي دراسة العينة حقاً على أن التبديل في موازين القوى يُمثل بُعداً حاسماً لتحول النزاع. وكان هذا هو حال "جبهة نمر" تحرير تامليل إيلام خلال فترة عملية السلام بوساطة نروجية عام ٢٠٠٢. فقد نجحت في إرساء تكافؤ استراتيجي نسبي مع الدولة السريلانكية، بعد استيلائها على منطقة كبيرة أسست فيها إدارة مدنية، واحجمت أيضاً القدرة العسكرية للقوات الحكومية المسلحة. وفي وقت لاحق، تبدلت موازين القوة اللامتكافئة لصالح الدولة مجدداً عبر تدخل دولي منحا (انظر أدناه). وتورد دراسة "حركة آتشه الحرّة" أيضاً الكيفية التي تمّ بها إحراز تبدل في موازين القوى عبر الاستراتيجية العسكرية لجماعة حرب العصابات، والتي أتاحت لهم إمكانية المساومة على حل سياسي أكثر تكافؤاً. ولم تكن الأولوية الاستراتيجية للحركة ترمي إلى دحر الدولة عسكرياً، بل إلى التأكيد أيضاً على أنه يتعدّد دحرها، وذلك عبر استفزاز، وإذلال وإضعاف الجنود الإندونيسيين. وأجريت تقييمات مماثلة بوضوح في دراسات أخرى، بدا وكأنها تُدلل على أن "حركات المقاومة/التحرير" تتردّد في الانخراط بمفاوضات مع ممثلي الدولة حينما لا تحسّ أنها في موقع قوة، لكن ما أن يتحول ميزان القوة لصالحها، تُصبح تواقّة لنقل تلك المكاسب إلى طاولة المفاوضات.

٣ - ٣ العوامل الاجتماعية: العلاقة بين "حركات المقاومة/التحرير"، وجمهورها، والقوى الاجتماعية - السياسية الأخرى

إلى جانب العلاقات المباشرة بين "حركات المقاومة/التحرير" والدولة، سُجِّل نوعان من العوامل الاجتماعية بكونهما ديناميات هامة تؤثر على مجرى عملية السلام: من ناحية استخدام المجموعات المتمردة للقاعدة الداعمة لها وتحالفاتها مع نشطاء اجتماعيين وسياسيين آخرين كشكل قوي من أشكال النفوذ. أمّا من ناحية ثانية، فيأتي دور "الإغواء الاجتماعي من الحرب" والضغط الشعبي لتحقيق السلام بمثابة "تضوُّج" معزّز للمفاوضات.

تعبئة الجماهير

تدّعي كل حركة من "حركات المقاومة/التحرير" تمثيل قاعدة جماهيرية محدّدة، تحافظ على شبكة معقدة من العلاقات معها. في جنوب إفريقيا والنيبال، شكّلت التعبئة الشعبية الضخمة لصالح الديمقراطية، خلال الثمانينات والـ ٢٠٠٦ على التوالي، دعماً قوياً لـ "المؤتمر الوطني الإفريقي" والماويين، في مواجهة النظام. وانتهزت حركة التحرير في جنوب إفريقيا فرصة التحرك الاجتماعي المتنامي ضد نظام الفصل العنصري لتشكيل تحالف مع شبكات مجتمع مدني ذات توجّه مماثل (مثل "الجبهة الديمقراطية المتحدة" التي تأسست سنة ١٩٨٣)، وكذلك مع فصائل مقاومة مسلحة أصغر حجماً، ومع الكنائس، ونقابات العمّال، ووسائل الإعلام، وعناصر من جماعات البيض. أمّا في النيبال، فقد تمرّص الصفوف بين الماويين، وتحالفت الأحزاب السبعة في ٢٠٠٥ وهذا هو الذي يقف وراء نجاح الجولة الثالثة من مفاوضات السلام، بعد إخفاق الجولتين السابقتين: كان هذا التحالف الاستراتيجي عاملاً حاسماً في تقليص سلطة النظام الملكي مما أدى إلى استحداث الزخم الكافي للتغيير السياسي. واغتنت "حركة أنشه الحرة" في إقليم آتشه أيضاً فرصة "الهدنة الإنسانية" في عام ٢٠٠٠ لتوسيع القاعدة الداعمة لها، فجنّدت ومدّدت وعزّزت جناحها السياسي في مناطق لم تكن لتصل إليها من قبل (خصوصاً في المناطق الريفية)، وانتهى بها الأمر بالسيطرة على ٦٠ إلى ٨٠% من مساحة أنشه وسكانها في ٢٠٠٣. كما أنّها عزّزت ارتباطاتها مع "حركة المجتمع المدني الاحتجاجية" التي انبثقت في آتشه بعد عام ١٩٩٨، وكذلك مع منظمات حقوق الإنسان التي تمّ تعبئتها عبر أرجاء إندونيسيا غداة استقلال تيمور الشرقية. وفي أيرلندا الشمالية، ضاعفت "الشين فين" شعبيتها في المناطق المحلية الفقيرة عبر الاهتمام بالرفاه الاجتماعي لمناصريها: افتتح مراكز استشارة، تمثيل المواطنين في معاركهم القانونية، إلخ. وبدأت الحركة أيضاً عبر "السيناريو من أجل السلام" عام ١٩٨٧ الاتحاد على نحو بناء مع جماعة الاتحاديين، من منطلق قناعتها بأنّ حل

النزاع قد يُحرّرهم من "عقلية المعسكرات" السائدة لديهم و"يحقق لهم المساواة" (ص ١٩).

وفي معظم الحالات، كانت "حركات المقاومة/التحرير" تحتكر النضال المسلح في صفوف جمهورها المناصر ("الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي"، و"حركة آتسه الحرة")، أو في صفوف نخبتها التنظيمية الطليعية ("المؤتمر الوطني الإفريقي"، "الجيش الجمهوري الإيرلندي"، "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاي"). وعلى العكس من ذلك، فقد مثلت "حركة ١٩ أبريل" في كولومبيا أحد مجموعات حرب العصابات العديدة هناك، ولعب هذا العامل دوراً حاسماً في عملية اتخاذها للقرارات. وأُعيقت محاولاتها تهدف إلى توحيد مختلف جماعات حرب العصابات وذلك بسبب التباعد الإيديولوجي الشديد فيما بينها، فضلاً عن ارتباط الحركات الأخرى من استراتيجية السلام. ومع ذلك، كانت الحركة قادرة على الانخراط في حوار متواصل مع الأحزاب السياسية المعارضة، والمنظمات الاجتماعية في مختلف أرجاء البلاد. وكان عقد هذه التحالفات والائتلافات وسيلة نافعة في تعزيز موقع "حركة ١٩ أبريل"، و"حركات المقاومة/التحرير" الخمس الأخرى، قبيل المفاوضات.

الإعياء الاجتماعي

الميزة المشتركة لدى العديد من المجتمعات المبتلية بنزاع مسلح هي الرغبة الشعبية بتحقيق السلام: إن مدى تعبئة المجتمع المدني يُشكّل عاملاً يؤثر على إيقاع ونتائج عملية السلام.

ففي كولومبيا، دفع ارتفاع عدد القتلى بين المدنيين خلال الثمانينات ونمو مواز في التعبئة من أجل السلام قادة "حركة ١٩ أبريل" للتساؤل حول جدوى استخدام العنف لتحقيق التحول الاجتماعي. ولأنهم يدعون بأنهم يمثلون صوت الأمة، لم يرغبوا في فقدان البعد الأخلاقي لنضالهم عبر إصرارهم على مواصلة تأجيج المواجهة والتي كانت بدورها تؤثر بالاختصاص على السكان المدنيين: "إذا لم تكن الثورة في مصلحة الشعب، فلا جدوى منها" (محاضر اللقاء). فعلى سبيل المثال، جاء حصار "قصر العدل" في ١٩٨٥، والذي انتهى بمأساة شنيعة، ورأى فيها الشعب هجوماً إرهابياً لا عملاً سياسياً، ليجبر الحركة على إعادة تقييم وسائلها وغاياتها وتبني استراتيجية سلام بغية "إعادة التواصل مع البلاد". وتطرح الدراسة حول "حركة آتسه الحرة" الخسائر البشرية المتزايدة للنزاع والرغبة العامة لدى جمهور آتسه بالتقدم سياسياً كل هذه العوامل قادت إلى مفاوضات ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

وأخيراً، وعلى الرغم من عدم إدراجها في الدراسات، فقد كان لجاليات الشتات دوراً مساعداً، وهذا أيضاً ما أكدته المشاركون/الباحثون لحركات "آتسه الحرة"، و"الشين فين"، و"جبهة نمور تحرير تاميل إيلاي" خلال لقاءات الطاولة المستديرة. ولعب الأميركيون من أصل إيرلندي دوراً داعماً وحاسماً في نضال "الجمهوريين"، حتى بدأوا يرون في "الجيش الجمهوري الإيرلندي" عقبة، وأخذوا يضغطون على الحكومة الأميركية للتدخل في صالح مفاوضات السلام. وفيما يعيش

واحد من كل أربعة سريلانكيين من التاميل حالياً في الخارج، فإنّ جاليات الشتات قد أثّرت، ولا تزال تؤثر، على ديناميات السلام والنزاع في سريلانكا. وحيث اشتهر أبناء تلك الجاليات أساساً بتمويلهم وإمدادهم للنزاع، فقلّما عُرف دورهم البناء المتمثل في دعمهم لعمليات إعادة التأهيل والتنمية وقيامهم بتكتلات ضغط مهمتها إعادة صياغة قرارات سياسية في "البلد المضيف" فضلاً عن "وطنهم الأم". وشاركت جاليات التاميل في الشتات في وضع المقترح الدستوري الأول والوحيد الذي تقدّمت به "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم"، ألا وهو "سلطة الحكم الذاتي المؤقتة" (ISGA). وتُصوّر تلك الديناميات تأثير الروابط الدولية على النزاعات داخل الدولة وعلى عمليات حل النزاع.

٣ - ٤ البُعد الدولي

على الرغم من أن الغالبية العظمى من "حركات المقاومة/التحرير" تعمل ضمن نطاق الحدود المحلية، فهي عادة تُرسي علاقات عبر الحدود مع مجموعات مسلّحة أخرى أو دول راعية (مثل ليبيا، كوبا أو الاتحاد السوفياتي سابقاً) في محيطها الإقليمي أو الدولي. وتورد معظم دراسات العيّنة حركات تمرّد أخرى استُخدمت كنماذج يُحتذى بها أو كمصدر إلهام خلال فترة النزاع: الثورة الكوبية لدى كولومبيا، و"الطريق البيروفي الساطع"، أو "حرب الشعب الصينية" لدى النيبال، ونظرية تشي غيفارا الثورية لدى جنوب إفريقيا، أو ثورات أيار/مايو ١٩٦٨، وحركة النضال للحقوق المدنية المناهضة للحرب في فيتنام لدى أيرلندا الشمالية. وما تبقى من هذا الفصل الفرعي يتناول الأدوار المعقدة - البناءة أو الهدامة - التي قامت بها الحكومات الغربية والنشطاء غير الحكوميين (الذين غالباً ما يُدرّجون معاً ضمن المفهوم الشامل لـ "المجتمع الدولي")، والبيئة الجيوسياسية الإقليمية أو العالمية الأوسع، في إعاقة أو تسهيل تحوّل النزاع.

السعي للحصول على الشرعية الدولية

في جنوب إفريقيا واندونيسيا، دعمت القوى الغربية بداية النظام معتبرة إياه حليفاً لها في حربها ضد الشيوعية فوّقت بذلك ضد نضالات التحرّر في إفريقيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. ومع ذلك، شنت "حركات المقاومة/التحرير" حملات ضغط ناجحة أثّرت تحوُّلاً في المواقف الدولية نحو تفضيل التغيير في النظام والإدارة السلمية للنزاع. وتعزّز "عمود النضال" الرابع للمؤتمر الوطني الإفريقي (عزل قوى نظام الفصل العنصري على الساحة الدولية) عبر حملة من العقوبات الأجنبية أطلقت ضد حكومة جنوب إفريقيا خلال الثمانينات، وعبر التبنّي الدولي لـ "وثيقة هراي" الخاصة بالحركة في ١٩٨٩ (انظر أعلاه). وبدورها كثفت "حركة

آتشه الحرّة" تحركها لكسب التأييد الدولي خلال عملية السلام بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ وبنت شبكة تضامن عبر الدول بواسطة مجموعات المجتمع المدني. وفي إطار سعيها للحصول على الشرعية الدولية بغية تغيير موازين القوى اللامتكافئة مع جاكرتا، تقدّمت القيادة في المنفى بقضيتها السياسية عبر التحوّل من اللغة المناهضة للرأسمالية والمُعادية للغرب إلى مناشدة حقوق الإنسان والديموقراطية.

وبعد الانخراط في المفاوضات، وجدت "جبهة نمر" تحرير تاميل إيلاّم" وجماعة "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" نفسها في موقع استراتيجي قوي ولكن بمصادقية دولية ضعيفة، وأملتا بأن "تكافئ" خطوتهما التصالحية في الاعتراف بهما كنشطاء سياسيين مشروعين على الساحة الدولية. ومع ذلك، حافظت معظم الدول الغربية وبلدان الجوار (لا سيما الهند) على موقع منحاز ومناصر للدولة طوال العملية السلمية، ولذلك تمّ التعامل معها في الدراستين باعتبارها "من العوامل المُعطلة" التي أعاقَت التوصل إلى حل للنزاع. وفي حالة النيبال، لم تكن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة ومن ثم "الحرب على الإرهاب" اللاحقة في صالح الماويين. فقد أصبحوا يُصنّفون كمنظمة إرهابية من قِبل الحكومتين الهندية والأميركية، اللتين قد أصبحتا مناصرتين جهاراً للنظام الملكي، وذلك بتوفيرهما المساعدة العسكرية للعمليات الهجومية المضادة، والضغط على الملك، ولاحقاً على الأحزاب الرئيسية، لرفض التفاوض مع الحركة المتمردة حتى يتم نزع سلاح مقاتليها. وبعد الاعتراف بالدور الإيجابي الذي لعبه نشطاء دوليون رئيسيون في عملية السلام بين عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ عموماً، لفنت دراسة "جبهة نمر" تحرير تاميل إيلاّم" الانتباه أيضاً إلى بعض الأخطاء الاستراتيجية والتكتيكية الهامة التي اقترفتها العديد من الحكومات الغربية خلال عملية التفاوض برفضها الاعتراف والتعامل مع بُنى سلطة الحركة في المنطقة التي سيطرت عليها، وإكراه "جبهة نمر" تحرير تاميل إيلاّم" على سلوك مسار شاق نحو نزع السلاح وتسريح المقاتلين، والتشكيك في دوافعها للتفاوض واستعدادها لتحويل نفسها إلى فاعل سياسي بكل معنى الكلمة. وكان من شأن حظر الحركة من قِبل الاتحاد الأوروبي وحكومات غربية أخرى في ٢٠٠٦ أن أخلّ على نحو أكبر في ميزان القوة الاستراتيجية لصالح الدولة، وشجّع الحكومة السريلانكية المتشددة على تصعيد جهودها العسكرية.

تسهيل أجنبي لصنع السلام

تسعى العديد من الحكومات الأجنبية، ما لم تتدخل لدعم أحد الجانبين على طاولة التسوية، إلى لعب دور تسهيلي غير مُنحاز خلال مفاوضات السلام بين الدولة والنشطاء المسلّحين غير الحكوميين. ومع ذلك، يجدر التنويه بأنّ ثلاثاً من أصل عمليات السلام الست قيد الدرس على الأقل (و هم جنوب إفريقيا، كولومبيا، والنيبال) كانت أهلية أو محلية بشكل أساسي، حيث لم يلعب أيّ ناشط أجنبي (سواء كان حكومي أو غير حكومي أو عالمي) أي دور وسيط هام. وفي أيرلندا الشمالية، اتخذ التسهيل الدولي في أواخر التسعينات أشكالاً عدة، من إسهامات إدارة كلينتون

خلف الكواليس، إلى تمويل الاتحاد الأوروبي لبرنامج السلام والمصالحة، والنشاط الدبلوماسي الخاص من قبل متراسي محادثات السلام الأجانب المشاركين وعلى رأسهم السيناتور الأميركي السابق كريس ميتشيل. وفي آتسه، كان هناك سلسلتين من جولات المفاوضات المتتالية بتسهيل من المنظمين الدوليتين غير الحكوميتين "مركز هنري دونان" (والذي أصبح لاحقاً "مركز الحوار الإنساني") و"مبادرات إدارة الأزمة". وقد لعبت الحكومة النروجية دوراً مماثلاً خلال محادثات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ في سريلانكا.

وثمة نوع مختلف جداً من مساعدة طرف ثالث في صنع السلام تمت الإشارة إليه أيضاً في دراسة "الشين فين"، وهو تحديداً استضافة محادثات بناء الثقة الخاصة بين "الشين فين" و"قادة الاتحاديين" من قبل الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، بفضل تجربته المباشرة في مفاوضات السلام. وتُختتم الدراسة أيضاً بالإقرار بأن "الشين فين" بدورها أصبحت جاهزة اليوم لتوفير تجربتها في حل النزاع كنموذج للآخرين، وقد لعب قادتها حقاً دور "المستشارين" المحايدين في العديد من عمليات السلام. وفي كولومبيا، أثبت نموذج التفاوض الذي طوّره "حركة ١٩ أبريل" لاحقاً من قبل جماعة حرب العصابات التي كانت أقل شأناً وسارت على الدرب الانتقالي ذاته. وهذا النوع من التدخل بالمشورة النذية، الذي يُشكّل أيضاً جزءاً هاماً من مشروع "برغهوف" حول "انتقال حركات المقاومة/التحرير إلى السياسة"، يوفر بديلاً مثيراً للوساطة المحترفة من قبل المنظمات غير الحكومية أو الدبلوماسيين، وهذا ما يستحق المزيد من البحث والتحليل والمقارنة.

تأثير الأحداث الخارجية والعوامل الجيوسياسية

إلى جانب التدخل المباشر للنشطاء الأجانب في النزاعات داخل إطار الدولة ونضالات التحرير الوطني، برزت متغيرات خارجية أخرى خلال عمليات الانتقال السياسي. فعلى سبيل المثال، شكّل انهيار الكتلة الشيوعية ونهاية "الحرب الباردة" عاملاً مساعداً على إنهاء الحرب في جنوب إفريقيا، ومن ثمّ في آتسه، بعد أن تم حرمان الأنظمة أو "حركات المقاومة/التحرير" من الموارد الخارجية للدعم السياسي أو المالي، وحضّها على تحويل لغتها واستراتيجياتها في بيئة جيوسياسية جديدة. وفي أميركا اللاتينية، كان لموجة عمليات الانتقال الديمقراطي الإقليمية تأثير على التحول الاستراتيجي لـ "حركة ١٩ أبريل" نحو نضال مناصر للديموقراطية، وتشجيع الحكومة الكولومبية أيضاً على الانضمام إلى جهود سلام دبلوماسية إقليمية في أميركا الوسطى والنأي بنفسها عن الولايات المتحدة.

وفي وقت ليس بالبعيد، سببت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وما يُسمّى "الحرب العالمية على الإرهاب" تحولاً دولياً رئيسياً جديداً تمحور في تعزيز الحدود الحالية للدول والتعاطي بتعاطف أقل مع حركات التحرير الوطنية ذات المنحى الإسلامي.

وهذا يُوضح إلى حد ما أيضاً إعادة تعريف "حركة آتشه الحرة" لدولتها المستقبلية من "سلطنة إسلامية" إلى "ديموقراطية آتشوية".
وأخيراً، يتبدّى أثر العوامل البيئية مثل الكوارث الطبيعية على مسار النزاعات المسلحة بتأثيرات التسونامي الذي ضرب آتشه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهذا ما وضع الإقليم في بقعة الضوء الدولية عبر التغطية الإعلامية المكثفة وعمليات الإغاثة الواسعة، واستحدث حافزاً للحكومة والمتمردين لإنهاء النزاع وتسهيل جهود إعادة البناء.

الفصل الرابع:

نتائج الانتقال: مراجعة عملية بناء السلام ما بعد الحرب من منظور حركات التمرد

تطرق الفصلان الثاني والثالث إلى التحوّلات التكتيكية والاستراتيجية والإيديولوجية التي دفعت عملية انتقال "حركات المقاومة/التحرير" من النضال المسلح إلى مفاوضات السلام والانخراط السياسي السلمي. ويُوجز هذا الفصل الأخير تحديات بناء السلام التي ترافق وتتبع عمليات تحوّل كهذه، بالخاص خلال الفترة الانتقالية بين وقف إطلاق النار والانتخابات الأولى ما بعد النزاع، بل أيضاً أثناء عملية السلام وتوطيد الديمقراطية الدائمة. تجدر الإشارة إلى بعض التعهدات المشتركة في ميادين متعددة فترة ما بعد الحرب والتي تمّ التطرّق إليها في خمس دراسات عينية^{١٠}: وتتمحور ببناء مؤسسات لحل الأسباب الجذرية للنزاع، وبالانتقال من النشاط التنظيمي السري إلى السياسة الانتخابية، وبالتحوّلات الأمنية، وبالاتفاق على آليات انتقال في القضاء وفي التعامل مع الماضي، وبالتحديات الحفاظ على التماسك الداخلي.

٤ - ١ إصلاح هيكلي وإرساء الديمقراطية

يعتبر هذا المشروع التحوّل السياسي عند حركات المقاومة/التحرير من السريّة إلى هيئات شرعية (على الأغلب أحزاب سياسية) موضوعاً مركزياً للتحليل. والتمهيد الضروري لمثل هذا التحوّل هو الانتقال الديمقراطي في النظام السياسي الذي كان يحرم سابقاً الحركات من التمثيل النسبي. وهذا عادة يأخذ شكل آليات استشارية متعددة الجوانب وهيئات مشتركة لصنع القرار، وحكومات مؤقتة مشاركة للسلطة (كما حدث في أيرلندا الشمالية وجنوب إفريقيا والنيبال)، وانتخاب مجلس نواب دستوري (كما حدث في كولومبيا والنيبال)، ووضع دستور جديد ودستور حقوق يظهران إصلاحات مؤسسية وانتخابية (كما حدث في كولومبيا وجنوب إفريقيا والنيبال)، أو طرح المؤسسات ديموقراطية لامركزية في اتفاقية السلام (كما حدث في أيرلندا الشمالية وآتشه).

وتعتمد فعالية عملية الانتقال ما بعد التسوية إلى حد كبير على مدى ونجاح إصلاحات كهذه. وبإستثناء كولومبيا وجنوب إفريقيا، فإن البلدان الأخرى قيد هذه الدراسة ما زالت تخضع لعملية الانتقال في بناء الديمقراطية وفي بناء الدولة

^{١٠} لا تنطبق العينة السريلانكية هنا حيث لم يتم التوقيع على أي اتفاقية سلام بين "جبهة تمور تحرير تاميل إيلاَم" والحكومة.

وبالتالي لا يمكن لهذه الدراسة ان توفر وصفاً تحليلياً متكاملاً لإنجازات كهذه، ناهيك عن كونها أحداث وعمليات ما زالت حديثة أو ما زالت جارية.

وفي بعض الحالات، اشتملت اتفاقية السلام الموقعة بين "حركات المقاومة/التحرير" والدولة على شروط عريضة جداً، وتركت الترتيبات المفصلة بغية إنجازها في المستقبل في إطار دستوري: كما حدث بشكل متباين في كولومبيا وجنوب إفريقيا والنيبال. وفي السياق الإيرلندي، وُصفت "اتفاقية الجمعة العظيمة" بأنها شاملة، فقد عالجت قضايا الإصلاح الدستوري، وإعادة الهيكلة المؤسسية، والمساواة وحقوق الإنسان، وتعويضات لضحايا النزاع، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإدارة السلاح، وضبط الأمن، والعدالة. وفي آتشه، تناولت "مذكرة التفاهم" على نحو متساو ترتيبات توزيع السلطة على نطاق واسع في ميادين الحكم، والاقتصاد وحقوق الإنسان، واشتملت على فقرات متعددة حول سحب المقاتلين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة والمساءلة ومراقبة التطبيق. وفي ظل غياب الإصلاح الدستوري، فقد صاغت اتفاقية السلام عام ٢٠٠٦ "قانون جديد حول حكم آتشه" بشكل شرعي، على الرغم من أن مؤلفي الدراسة العينية يؤكدون بأن هذا القانون أخفق في ضم بعض شروط مذكرة التفاهم الأصلية.

وأحدث توزيع السلطة والموارد بين الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام تأثيرات قوية في مجال التطبيق الفعلي، كما هو مبين في العيّنيتين المتباينتين لكل من النيبال وكولومبيا: فالماويون النيباليون، الذين يُهيمنون على مجلس النواب التأسيسي، قد تمكنوا بنجاح من فرض تغيير جذري للنظام من ملكية مركزية إلى جمهورية فيدرالية، فيما كانت "حركة ١٩ أبريل" عاجزة عن منع انهيار عملية الإصلاح الدستورية بعد أشهر قليلة فقط من بداياتها.

٤-٢ من حرب العصابات إلى الحكومة

يتمثل أحد المجالات الأكثر تحدياً للتحوّل فترة ما بعد الحرب بالنسبة إلى حركات التمرد في إثبات وجودها ككيان شرعي بعد عقود من الوجود ككيان غير شرعي، اوفي المنفى أو ككيان يعتمد على العمل السري. والانتقال من المقاومة المسلحة إلى السياسة التقليدية يتطلب تبني ثقافة سياسية جديدة، وصياغة برنامج جديد، ووضع اسس لبنى تنظيمية حزبية، وتجنيد كوادر حزبية، وتأهيلها لممارسة الحكم. وبالطبع، يمكن لحركات كان لها تاريخ قبل الحرب كحزب سياسي أو احتفظت ببنيته القيادية المدنية وفرعها السياسي طوال فترة النزاع، أن تؤسس بسهولة أكبر على تجربتها هذه في إطار البيئة الجديدة فترة ما بعد الحرب (دي زيبو ٢٠٠٨: ١٣).

وكما حدث في إيرلندا الشمالية، حيث انخرطت جماعة "الشين فين"، أحد أقدم الأحزاب السياسية في إيرلندا، في نشاطات انتخابية منذ مطلع ثمانينات القرن

الماضي، وهي حالياً ثاني أكبر حزب في مجلس النواب الأيرلندي الشمالي. وفي جنوب إفريقيا، احتفظ "المؤتمر الوطني الإفريقي" وفرعه المسلح أيضاً بهويتين متباينتين في جميع المراحل، وهذا ما قد يُفسّر لنا إلى حد ما الانتقال السريع للحركة من العمل السري إلى السياسة الانتخابية ونجاحها الملفت للنظر بشكل كبير في الانتخابات الأولى ما بعد الحرب، حيث فازت بـ ٦٣% من الأصوات في ١٩٩٤، ورست أقدامها في جميع الانتخابات اللاحقة. ومع ذلك، يؤكد مؤلفي الدراسات العينية بأنه كان يجب على حركاتهم أن تُكرّس مزيداً من الجهود، قبيل عملية السلام، في إعداد فريق مهياً للحكم وتعزيز قدرته للقيام بهذه المهام (محاضر اللقاء). وتذكر الدراسة النيبالية الظهور العلني الأول للقيادة السرية لـ "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" قبيل توقيع اتفاقية السلام، والتحول التنظيمي للحركة "من نظام في زمن الحرب إلى نظام في زمن السلام" (ص ٤١)، عبر إعادة بناء هيكلية تنظيمها المدني ليتوافق مع الأقسام الإدارية للدولة، وتدريب كوادرها على العمل السياسي، و"التغيير الثوري السلمي"، قبيل انتخابات مجلس النواب التأسيسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأتاح الفوز الانتخابي للحزب الحصول على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان والحقائب الحكومية الأكثر أهمية، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء، الذي يشغله حالياً القائد الماوي المركزي براشاندا. وفي آتشه، تمكنت "حركة آتشه الحرة" من توسيع وتقوية جناحها السياسي خلال عملية السلام، وتأسيس بُنى موازية في الدولة على جميع مستويات الإدارة. وفاز حزبها السياسي المؤسس حديثاً في الانتخابات الإقليمية المحلية، فضلاً عن فوزه في العديد من الانتخابات على مستوى المناطق. وتذكر الدراسة التحديّ الراهن للحركة في إثبات قدرتها على إدارة إقليم آتشه على نحو أفضل من حكومة جاكرتا، وفي حاجة الحزب إلى زيادة مهاراته وقدراته السياسية قبيل الانتخابات البرلمانية هذا العام، حيث سيكون عليه خوض المنافسة للمرة الأولى مع تشكيلات سياسية محلية أخرى وأحزاب وطنية أكثر منه خبرة.

وقد أحرزت جميع الحركات الواردة أعلاه نجاحاً ملفتاً للنظر على مدار مسيرتها السياسية فترة ما بعد الحرب سواءً كان نجاحاً مرحلياً أو دائماً، وقد اثبتت قدرتها على توزيع مكاسب السلام على أعضائها بشكل ملموس، بفضل تحويلها الاستراتيجي والتنظيمي. وإذا كان قادة حرب العصابات السابقون عاجزين عن المشاركة في صنع القرار وبقوا مقيدين بالعمل المعارض في ظل نظام ديمقراطية الغالبية "الفائز يأخذ كل شيء"، فإن ذلك قد ينتج سخطاً داخلياً، ويُنهي الفصائل المسلحة الأخرى عن إتباع المسار ذاته من أجل منافع ضئيلة. وفي كولومبيا، أخفق حزب "التحالف الديمقراطي - حركة ١٩ أبريل" الجديد، الذي تشكل بائتلاف بين "حركة ١٩ أبريل" والقوى المسلحة الأخرى، في تثبيت نجاحه الانتخابي الأولي وبقي قوة سياسية ثانوية. ومن بين الأسباب التي وقفت وراء هذا الإخفاق، فقدان التماسك الداخلي والتشتت السياسي الناجم عن عملية تسريح المقاتلين (انظر أدناه)، وعجز الحزب الجديد عن تعزيز مؤسساته الاجتماعية، بسبب افتقاده للخبرة في العملية الانتخابية والميدان المؤسسي. وعلى مستويات أخرى، لعبت هذه القوة

السياسية دوراً هاماً في المشاريع الاجتماعية، والدوائر الرسمية ومجالس البلديات والتكتلات النسوية والعمل مع الضحايا.

ولا تزال "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" من جهتها منخرطة في نشاطات مسلحة ولم تغيير هيكلتها التنظيمية لتتلائم مع أسس ارساء الديمقراطية على الجزيرة وقد رفضت حتى حينه إتباع مسار السياسة الانتخابية. ومع ذلك فإن التقرير المتبلور عن الدراسة العينية ذات الصلة يؤكد أن جناحها السياسي بقي فعالاً خلال عملية السلام. كما أنه يرسم صورة مثيرة للاهتمام تتعلق بالتحول في الحركة خلال السنوات الأخيرة من "النضال المسلح إلى الحكم" أو من "المقاومة إلى الحكم الذاتي، مركّزاً على عناصر تخص بناء الدولة في نشاطاتها في شمال شرق تاميل إيلاَم (مثل الإدارة الذاتية، تأمين سيادة القانون والنظام، والهيكلية القضائية، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية والتعليمية) والتي قد تُمثل تمهيداً لترتيبات مشاركة في السلطة أو أخرى فيدرالية مستقبلياً.

٤ - ٣ آليات تتعلق بالأمن

في المجال الأمني، تتعلق التحدّيات الانتقالية الأكثر حساسية من وجهة نظر "حركات المقاومة/التحرير" بإطلاق سراح السجناء، وسحب السلاح، وتجميع وتسريح المقاتلين، ودمجهم في القوات المسلحة النظامية والشرطة، وإصلاح القطاع الأمني، وبرامج إعادة التأهيل الاجتماعية-الاقتصادية. ان تعامل الأحزاب المستمر مع الانتقال الأمني والإصلاح السياسي يأثر بشدة على ديناميات بناء السلام وتطبيق العملية الديمقراطية، لا سيما حين تصرّ الدولة أو النشطاء الأجانب على سحب السلاح كشرط مسبق للتجاوب المؤسسي مع مطالب "حركات المقاومة/التحرير". وقد أظهرت معظم الدراسات العينية أنّ نزع سلاح الحركات المتمردة وتسريح مقاتليها لا يتأتان إلا عبر التفاوض وإرساء الديمقراطية أو عبر عمليات إصلاح في الدولة.

على سبيل المثال، كانت العجلة في مطالبة الحكومة الإندونيسية لـ "حركة آتشه الحرة" بنزع السلاح خلال عملية السلام الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) أن أدّت إلى انهيار المحادثات، حيث أنّ القوات المتمردة أحسّت نفسها بدون حماية بعد أن سلمت سلاحها، في غياب تعهّد مقابل من قبل الدولة بتخفيض قواتها المسلحة على الأرض ومعالجة مظالم سكان آتشه. وعلى نحو معاكس، وخلال السلسلة الثانية من محادثات السلام، تفهّم الطرفان أهمية بناء الثقة الشخصية قبل التوصل إلى تسوية حول الترتيبات الأمنية. واشتملت اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥ على وقف فوري للأعمال العدائية، وتسريح نحو ٣٠٠٠ متمرّد من "حركة آتشه الحرة"، وإعادة تمركز أو حل جميع الوحدات شبه العسكرية وإجراء تخفيض حاد في أعداد الجنود الإندونيسيين في آتشه، فضلاً عن تطبيق آلية إشراف ("بعثة المراقبة في آتشه"). واستُكملت كل تلك الترتيبات الأمنية وفق الجدول الزمني المحدّد، أي مع نهاية

٢٠٠٥. وحلّ الجناح العسكري لـ "حركة آتشه الحرّة" بعد ذلك بفترة وجيزة، واستُبدل بكيان جديد، هو "اللجنة الانتقالية في آتشه" (KPA)، وتمثل هدفها الرسمي في دعم عملية الانتقال وإعادة إدماج مقاتلي حرب العصابات السابقين. وكذلك في أيرلندا الشمالية، وكما تم وصفه فقد كان للمطلب المنبثق عن "البيروقراطية الأمنية" البريطانية والسياسيين الاتحاديين البارزين، والمتمثل بسحب الأسلحة من "الجيش الجمهوري الأيرلندي" تأثيراً سلبياً على عملية السلام. فقد عندما أصبح هناك تقدّم سياسي موّاتي، وذلك عبر خلق سلطة تنفيذية مؤقتة شاركت السلطة في إدارة سياسية جديدة شاملة لكل الجزيرة (عبر إنشاء هيئات عابرة للحدود) أصبح "الجمهوريون" جاهزين للتخلي عن حقهم في المقاومة المسلحة. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، وبعد ثماني سنوات من اتفاقية السلام، أعلنت قيادة "الجيش الجمهوري الأيرلندي" رسمياً نهاية نضالها المسلح وطلبت من جميع أعضائها "تقييم برامج سياسية وديموقراطية محض كانت قيد التطوير عبر وسائل سلمية كلياً" (ص ١٦). وأكدت في أيلول/سبتمبر من ذلك العام أنّ عملية "تجميد استخدام السلاح" قد استُكملت. وتشير الدراسة في المقابل إلى أنّ الجيش البريطاني قد حقق تقدّماً في نزع السلاح، إلا أنّ العناصر شبه العسكرية الموالية له لا زالت ترفض سحب أسلحتها وتخضع لضغط محدود من ساسة اتحاديين بارزين للقيام بذلك.

وفي جنوب إفريقيا، علّق "المؤتمر الوطني الإفريقي" رسمياً نضاله المسلح منذ آب/أغسطس ١٩٨٩، كخطوة تكتيكية لإجبار النظام على إجراء مفاوضات رسمية. ومع ذلك، لم تُحلّ قوته المسلحة إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بعد ثمانية أشهر على الانتخابات الديموقراطية الأولى، بعد أن تولى زمام الدولة والجيش. وقاوم المؤتمر عملية التسريح المبكرة، بسبب العنف المتواصل الذي سببته عناصر من "القوة الثالثة" (أي ميليشيا جناح اليمين) خلال عملية السلام. وفي عام ١٩٩٤ تم إنشاء جيش وطني جديد، تشكّل من عناصر قوات التحرير السابقة وجيش دولة الفصل العنصري القديم، وأصبح رمزاً قوياً للأمة الديموقراطية الجديدة.

وتطرقت الدراسة النيبالية إلى قضية إدارة أسلحة "جيش التحرير الشعبي" (PLA) كمصدر رئيسي للتأخير في مفاوضات السلام، حيث أنّ الأحزاب السائدة، المدعومة بقوة من أصوات خارجية (بما فيها السفارة الأميركية) جعلت دخول "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" إلى الحكومة المؤقتة مشروطاً بنزع سلاح مقاتليه. في نهاية المطاف، وافق الطرفان على عملية متزامنة ومتبادلة لتجميع وتسجيل عناصر "جيش التحرير الشعبي" والقوات النظامية (في اليوم الذي وقعت فيه اتفاقية السلام)، ومراقبة أسلحة الماويين ومساواته مع أسلحة الجيش من قبل فرق تحقيق ومراقبة تابعة للأمم المتحدة. والمسألة الحساسة جداً والمتمثلة في الدمج في الجيش و/أو تسريح المقاتلين الماويين، لم تتم مناقشتها إلا بعد انتخابات مجلس النواب التأسيسي، ويجري التفاوض عليها حالياً داخل "اللجنة الخاصة للإدماج في الجيش" المتعددة الأحزاب في ظل حكومة يقودها "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي". وفي أثناء ذلك، أثار استمرار النشاطات المسلحة للمجموعة الماوية شبه

العسكرية "رابطة الشبان الشيوعيون" الكثير من الانتقاد وما زال يسبب توتراً بين "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" والأحزاب الأخرى. وطوال فترة النزاع وعملية السلام في سريلانكا لم تكن "جبهة نمور تحرير تاميل إيلاَم" مهتأة لبدء مفاوضات حول إدارة أسلحتها، حيث أن كان هدفها الحفاظ على قواتها الخاصة للأمن الداخلي والخارجي على غرار أي دولة. وتؤكد الدراسة أيضاً بأن الإصرار الدولي على نزع السلاح وتسريح المقاتلين، الذي إقترن بتركيز ضيق على السياسة الانتخابية قد خيم على المجالات الأخرى للتحوّل السياسي الذي اتبعتته الحركة منذ ٢٠٠٢، والذي تمثل في نشاطاتها السياسية السلمية الجوهرية متعددة الأوجه.

وأخيراً، اتبعت "حركة ١٩ أبريل" أسلوباً مختلفاً عن باقي "حركات المقاومة/التحرير" الأخرى فيما يتعلق بالمجال الأمني. فقد إتخذت قادتتها قراراً جريئاً بنزع سلاح الحركة حتى قبل توقيع ميثاق مع الحكومة قد يحقق مطالبها في الإصلاح السياسي والاجتماعي-الاقتصادي. وتم وُصف خطوتها على أنها "قفزة من دون شبكة أمان" (محاضر اللقاء). ونُزع سلاح الحركة في اليوم الذي تمّ التوصل فيه إلى اتفاقية سياسية وقبل يومين من انتخابات مجلس النواب التأسيسي عام ١٩٩٠ عبر صهر الأسلحة في مبادرة رمزية لإظهار أنها لم تُسلمه فحسب بل لن تُستخدمه مجدداً. ولسوء حظها، وجدت الحركة نفسها بعد ذلك مقيدة في معضلة أمنية، وغير قادرة على حماية أرواح مقاتليها المسرّحين في سياق نزاع وطني متواصل يمكن وصفه بعنف اجتماعي حاد، حيث تمّ اغتيال ١٨% من مقاتلي "حركة ١٩ أبريل" السابقين بعد عام ١٩٨٩. وهذا يُبرز الحاجة إلى إدراج ضمانات حماية للمقاتلين السابقين في اتفاقيات السلام وإلى الترتيبات القانونية ذات الصلة في مرحلة ما بعد الحرب.

وفيما يختص بإعادة التأهيل وإعادة الانخراط في المجتمع المدني للمقاتلين المسرّحين الذين لا يختارون الانضمام إلى قوات الأمن المركزية، اعتُبر النموذج الكولومبي الذي فاوضت عليه "حركة ١٩ أبريل" شاملاً جداً، حيث أنه ينطوي على ضمانات اقتصادية واجتماعية على السواء لبرامج التسليح (مثل التعليم، الإسكان، التدريب، توزيع الأراضي، التوظيف)، والتنمية في مناطق كان يسيطر عليها رجال حرب العصابات. لكن في الوقت ذاته، تشير الدراسة أيضاً إلى أن اتفاقية السلام بالغت في التوكيد على الترتيبات السياسية حول التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أدّى إلى تأخير وأخطاء في تطبيقها. وثمة ملاحظة أخرى مثيرة للاهتمام تتعلق بمسار التباين بين القادة السابقين، الذين توجّهوا مباشرة نحو السياسة (على الأقل في السنوات القليلة الأولى) وبين المقاتلين العاديين، الذين واجهوا كرجال عصابات انتقالاتاً أكثر صعوبة في العيش كمدنيين.

وإلى جانب "حركة ١٩ أبريل"، هنالك أيضاً دراسة "حركة آتشه الحرّة" تطرقت إلى المكونات الاجتماعية-الاقتصادية لعملية تسريح مقاتلي "حركات المقاومة/التحرير" فترة ما بعد الحرب. وذكرت منها ثلاثاً تأسيس صندوق لتمويل

إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوفير أراض زراعية لهم ووظائف، أو في حالة العجز عن العمل، مساعدة ضمان اجتماعي وافي. وقد وقعت مسؤولية هذه الأدوات على كاهل مؤسسة تنظيمية محدّدة، وهي "مجلس إعادة الإدماج في آتشه" (BRA)، التي تأسست بالاشتراك بين جاكرتا وحكومة آتشه. وهذه المؤسسة هي هيئة مبتكرة ليس لها مثيل في السياقات الأخرى، على الرغم من أنّ الدراسة تنتقد افتقارها للتخطيط الملأئم والرؤية بعيدة الأمد.

ومن المهم التنويه أخيراً إلى الحساسية القصوى لدى الحركات الست عندما يتعلّق الأمر بالمفردات المستخدمة في لوصف عملية "نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج"، وهو وصف غالباً ما يترافق مع مفردات من نوع "الهزيمة" و"الاستسلام". وفي بعض السياقات، يُوظف مصطلح "إعادة الإدماج" من دون تردد، فيما يُنتقد في أماكن أخرى لعدم شموليته في وصف العناصر المسلحة الذين لم ينزلوا أبداً عن المجتمع، بل كانوا على العكس، منغمسين كلياً في وسطهم الاجتماعي. وعلى نحو مماثل، تم رفض مصطلح "نزع السلاح" بقوة في سياقات عديدة، في حين اعتُبرت مصطلحات "تجميد السلاح"، و"إدارة السلاح"، أو "نزع الطابع العسكري"، مقبولة أكثر. وعلاوة على الحاجة إلى المرونة في استخدام المصطلحات، تشير تلك الملاحظات أيضاً إلى الحاجة في إعادة تحديد الإطار العام ليصبح أكثر شمولاً وقبولاً فيما يتعلق بقضايا آليات الأمن.

٤ - ٤ التحول في مفاهيم العدالة والمسؤولية وفي "التعامل مع الماضي"

لم تُمنح هذه المواضيع الرئيسية أهمية في إطار مشروع البحث العام، ولذلك تم تناولها في الدراسات العينية بعمق أيضاً. وقد أورد تقرير "المؤتمر الوطني الإفريقي" الوصف الأكثر تفصيلاً لآليات التحول في مفاهيم العدالة. وتتص مقدمة الدستور الانتقالي عام ١٩٩٣ على أنّه "من أجل التقدّم بالمصالحة (الوطنية) وإعادة الإعمار، يتوجّب منح العفو العام فيما يتعلّق بالأفعال، والجرائم المقترفة، والاعتداءات المرتبطة بالأهداف السياسية والتي ارتكبت في سياق النزاع الماضي" (ص ٢٧). وفي العام ١٩٩٥، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قانوناً لإنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، يمكن بموجبه تطبيق ومنح العفو العام للأفراد في حالات تكون فيها الجرائم بتحريض أو من منطلق سياسي، وذلك بعد كشف كامل للحقيقة الخاصة بكل حالة. وبدأت اللجنة المذكورة عملها في ١٩٩٦، حيث تورد الدراسة مقتطفات مطوّلة من أقوال وشهادات أفراد من أعضاء "المؤتمر الوطني الإفريقي". وتشير الدراسة أيضاً إلى أنّ أي شكل من أشكال التعويض الفردي لضحايا النزاع لن يكون ممكناً في أي بلد مماثل عاش حقبات تاريخية طويلة تحت الاضطهاد، وفي نهاية المطاف، فإنّ المنحى الأكثر فعالية للتعويض وعلاج الموقف يجب ان يكون منحى سياسي - ينبثق من تغيير هيكلي وبناء مجتمع عادل ومتساو (محاضر اللقاء).

وعلى النقيض من ذلك، كان في كولومبيا وآنشه، العفو الجماعي العامل كل المقاتلين والسجناء السياسيين جزءاً من اتفاقية السلام، وتم منحه في إطار عملية التطبيع الشرعية مقابل إيقاف هؤلاء المقاتلين لنشاطاتهم العسكرية، وذلك لإتاحة الفرصة لهم في الانخراط بالنشاط السياسي. وفي آنشه، نصّت اتفاقية السلام أيضاً على تأسيس محكمة لحقوق الإنسان، فضلاً عن تأسيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، التي كان يتعيّن الاتفاق على شمولية إطارها القانوني (أي إقليمية أو محلية). وبدأت الحكومة النيبالية أيضاً في عملية تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، على الرغم من أنّ الدراسة لمتذكرها إطلاقاً. وفي أيرلندا الشمالية، تُنظّم "الشين فين" حملة تطرح بموجبها "مشروع قانون يتعلق بالحقوق" فضلاً عن آلية محاسبة على المسؤوليات تهدف إلى إستجلاء الحقيقة حول الدور الذي لعبته بريطانيا خلال الحرب ومدى تورطها مع القوات شبه العسكرية الموالية.

٤ - ٥ الحفاظ على التماسك الداخلي وتعزيز قاعدة دعم الحزب

تم معالجة مسألة تحدّي الوحدة مقابل الانشقاق خلال عمليات الانتقال السياسي فترة ما بعد الحرب في خمس دراسات من هذه الدراسات العينية، كما وكانت ذات أولوية كبيرة في قائمة اهتمامات المشاركين في المشروع خلال لقاءات الطاولة المستديرة. وفيما يخص العوامل التي تفاقم التوترات داخل الحزب فقد تم ذكر أحداها ويتمثل في عودة القيادة المنفية أو المعتقلة في السجون، ما قد ينتج خلافات وسوء فهم أو خصومة مع القادة السريين في الداخل. وكان هذا الحال بوضوح في قضية آنشه. فعلى الرغم من أن تشكيل هيئة جديدة لدعم عملية "تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم" (KPA) قد ساعد الحركة على الحفاظ على تماسك جبهتها استعداداً للانتخابات، ولكن عودة الحكومة المنفية إلى آنشه أدّى إلى انشقاق "حركة آنشه الحرة" السابقة إلى معسكرين (من جهة المجموعة السويدية مقابل جماعة الـ KPA والقادة الميدانيين جهة ثانية)، وبذلك تم طرح مرشحين منفصلين للانتخابات الإقليمية. ومنذ انتخاب الحاكم إرواندي، بدعم من "المعسكر الفتّي" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم توحيد المعسكرين بفضل تماسك "حزب آنشه" خلف قضية مشتركة وهي الفوز في انتخابات ربيع ٢٠٠٩. وأيضاً على نحو مماثل، لا يزال للتوترات السياسية في جنوب إفريقيا بين القوى السابقة لـ "المؤتمر الوطني الإفريقي"، في الداخل، والخارج، وسجناء معتقل جزيرة "روبن أيلاند" تداعياتها إلى هذا اليوم (محاضر اللقاء)، وظهرت صعوبات في استحداث حركة موحدة متماسكة في مرحلة ما بعد الحرب وظهرت أزمة راهنة في القيادة وتم تأسيس حزب منفصل.

وفي النيبال، لم يتأثر "الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي" بالدرجة ذاتها بالانشقاق في مرحلة ما بعد الحرب، إلا أنّ الدراسة تذكر بعض الانشقاقات الداخلية التي ظهرت خلال المؤتمر الشامل لجميع الأحزاب في آب/أغسطس ٢٠٠٧، تعلقت

بالقرارات السياسية والاستراتيجية على مسار عملية تحقيق السلام. ومذاك، وخصوصاً بعد تشكيل حكومة برئاسة الماويين، بدأ مستوى التوترات داخل الحزب يتزايد، فهناك أولئك الذين يواجهون واقع السلطة (على الأخص رئيس الوزراء براتشاند) ويشددون على موقف براغماتي وهناك "راديكاليي" و"منظري" الحزب الذين يركزون على حماية القيم الماوية والنضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية. وفي أيرلندا الشمالية أيضاً، أدى تبني "الشين فين" لاستراتيجية الحوار إلى تشكيل مجموعات جمهورية منشقة حاولت إخراج عملية السلام عن مسارها، إلا أن الدراسة تدّعي أنه على الرغم من استمرار تلك المجموعات "فهي تفتقد إلى الدعم، والتنظيم السياسي، ولم تتقدم بأي بديل إستراتيجي توافّق عليه الغالبية الساحقة من الناشطين الجمهوريين والسجناء السابقين" (ص ١٦).

ولا يتبع قادة "حركة ١٩ أبريل" المسار ذاته كشأن الحركات الأخرى، فبدلاً من تحويل حركة مقاومتهم إلى حزب، وحّدوا جهودهم مع ناشطين يساريين آخرين لتشكيل ائتلاف سياسي أوسع نطاقاً. ولهذا السبب، لم يكن التحدي الذي برز في فترة ما بعد الحرب يتعلق بانشقاقات داخلية في الحزب بقدر ما كان يتعلق في الخطر التشتت الكامن. وبعودة المقاتلين إلى الحياة المدنية تم إتمام عملية الاعتراف الاجتماعي والسياسي بهم والتي شملتهم كرجال حرب عصابات، وبمنحهم هوية إجتماعية جديدة تم إسقاط الدلالة الإجماعية عنهم كمجموعة مسلحة.

وكان العنوان الفرعي الأساسي لدراسة "حركة ١٩ أبريل"، حسب اقتراح المؤلفين: "السعي لإبقاء الثورة مرتبطة بالشعب". وهذا يعكس التخوف الشديد للقادة السياسيين من فقدان تواصلهم مع قاعدتهم الشعبية القوية السابقة وهذا يبدو إتجاه مشترك بين جميع الحركات ومرتبطة بعملية إدماج الحركات السريّة أو الشعبية في مؤسسات الدولة. وجميع "حركات المقاومة/التحرير" قيد البحث تشترك في هاجس الحفاظ على صورتها الثورية أو هويتها النضالية "كخدم للشعب" بعد تسلمها زمام سلطة الدولة. وفي الواقع، يواصل "المؤتمر الوطني الإفريقي" تعريف نفسه كحركة تحررية بدلاً من حزب سياسي، ويكافح للحفاظ على علاقة قوية مع المنظمات الشعبية التي ساعدته في هزيمته لنظام الفصل العنصري، مثل نقابات العمال (محاضر اللقاء). وبدورها تتمسك حركة "الشين فين" بسياسة الرواتب المتساوية حسب الهيكلية الهرمية الحزبية، ولا يرمي ذلك إلى جمع الأموال فحسب (فأي دخل إضافي يحققه السياسيون يتم تحويله إلى الحزب) بل يهدف أيضاً إلى الحفاظ على ارتباطها بالواقع الذي يعيشه "المواطنون العاديون" (محاضر اللقاء).

وعلاوة على الحاجة إلى تعزيز الحركات لتماسكها عبر روابط متينة مع جذورها الشعبية، فإنّ النجاح في الميدان الانتخابي مرهون أيضاً بمقدرة الإئتلافات السياسية الجديدة على توسيع قواعد دعمها الشعبي إلى ما وراء جمهور مناصريها الأساسيين. وكان "المؤتمر الوطني الإفريقي" ناجحاً في إرساء برنامج شامل يجتاز الخطوط الحزبية العرقية والإيديولوجية. ولعب قادة "حركة ١٩ أبريل" السابقين، كما ورد أعلاه، دوراً فعّالاً في توحيد جناح يسار ديموقراطي غير مسلح، حاملاً اللواء

السياسي لمزيد من العدالة الاجتماعية، ولديموقراطية أفضل وللدفاع عن السيادة الوطنية. كما أنهم حاولوا دعم ديناميات إرساء السلام مع المجموعات المسلحة المتبقية في البلاد. وغدت "الشين فين" حالياً الحزب الأكبر الذي يمثل مجتمع القوميين في أيرلندا الشمالية (وهو موقع كانت تحتله من قبل SDLP)، ولكنها بقيت حزباً يستند إلى قاعدته الجماهيرية السابقة ويُرَكِّز على مطالبهم فقط ولا يسعى حقاً لحشد دعم جماهيري يتعدى خطوط الحزب السابقة. وبما أن عملية الانتقال من حركات متمردة إلى تشكيلات سياسية سلمية في طور التطور في النيبال وآتشه، فمن المبكر جداً التعليق على أدائها المتوقع في فترة ما بعد التحول. وبالنسبة إلى "جبهة نمور تحرير تامل إيلام"، فمن الصعب جداً توقع تطورها في مرحلة ما بعد الحرب، حيث أن الأمل في المفاوضات السلمية يبدو أبعد حالياً مما كان عليه من قبل.

خلاصة

من أجل تلخيص هذه الدراسة والخروج بالإستنتاجات، من المفيد التذكير بالإطار النظري التحليلي الأساسي الوارد في نهاية "الفصل الاول"، والذي عرض "دوافع التغيير" في تحول النزاع والمتمثلة في ثلاث عوامل اساسية: التحولات الداخلية، دينامية الحزب الداخلية ، والوضع الدولي. والجواب على سؤال الكيفية التي أسهمت بها الدراسات العينية الست في تطوير البحث حول عوامل ودينامية ونتائج عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام.

التحوُّلات الداخلية:

بادئ ذي بدء، تُشدّد الدراسات جميعاً على أن التفاعل بين وسائل النضال وأهداف حركات التمرد تفاعل معقد، وأن المفهوم التطور الخطي في دراسة الانتقال من الحرب إلى السياسة قاصر وغير كافي وغير مناسب. فقد خاضت "حركات المقاومة/التحرير" الست المشمولة في هذا المشروع نضالاً سياسياً منذ بداية نشاطها، وذلك عبر أهداف مرنة وقابلة عالية للتكيف ومزيج بين الاستراتيجيات العنيفة واللاعنفية والتقليدية (مثلاً الانتخابية) في نفس الوقت والتي خضعت باستمرار إلى إعادة تقييم وتكيف في ضوء بيئة لا تنفك تتطور. وتسعى بعض الدراسات إلى تبرير مشروعية النضال المسلح عبر "الحق في الثورة" وخيار التكتيكات العنيفة المقيد بالمعايير الأساسية لـ "التمرد المسلح المحدود ذاتياً". ويفسر المؤلفون التحول الذي قامت به "حركات المقاومة/التحرير" أي من تصعيد النزاع إلى حل النزاع بأنه نتيجة عقلانية بانته لهم من دراستهم للاحتمالات والمحددات المتضمنة في السياسة التقليدية، في مقابل المواجهة المستمرة في النزاع المسلح.

وتُشدّد الدراسة أيضاً على آليات صنع القرار الداخلية وعلى أهمية دور القيادة داخل "حركات المقاومة/التحرير" في عمليات الانتقال السياسي. ولكي تحقق إدارة بناءة لعملية التحول من شن تمرد مسلح إلى ترأس حكومة أو على الأقل إلى تشكيل حزب سياسي فعّال، يتعيّن على قادة التمرد عقد العزم للقيام بمبادرات جريئة، والانخراط الريادي في التغيّرات الهيكلية والجيوسياسية والتفاعل السريع معها. ووُصف القرار الذي اتخذته تلك الحركات لإطلاق مسار المفاوضات في دراسات عديدة كنتيجة للقرار الاستراتيجي الفردي، استناداً إلى تقييم حصيل للعلاقات مع السلطة الحالية.

وتتبدّى أهمية التماسك والوحدة الداخليين ضمن الحركة (بما في ذلك استشارة القاعدة الجماهيرية الداعمة لها) خلال جميع مراحل تحول النزاع أيضاً كعامل هام لنجاح عمليات الانتقال السياسي. ونتيجة لذلك، لم تشهد جميع "حركات المقاومة/التحرير" الست أيّ عمليات انفصال أو انشقاق رئيسية داخل الحركة، وفي

الحالات القليلة التي سببت عملية السلام ظهور فصائل منشقة عنها، تحتج على التحولات الاستراتيجية أو التنظيمية، كانت القيادة قوية وملتزمة بما يكفي لإبقاء حركتها بحزم على مسار المفاوضات والإصلاح الداخلي. وأخيراً، ثمة درس رئيسي يُستخلص من الدراسات كلها ومفاده أنّ مقدرة "حركات المقاومة/التحرير" على إدارة بلد حديث العهد على الديمقراطية ويطبق لتطبيق إصلاحات هيكلية ضرورية، تعتمد على إدارتها الناجحة لعملية الانتقال من الميدان القتالي إلى الميدان الانتخابي. ولهذا السبب يتعيّن أن تكون مهياًة بشكل وافٍ للتحول من بنية عسكرية سرّية إلى كيان شرعي (أي حزب سياسي)، وهذا يتضمن نهجين تنظيميين مختلفين وثقافتين سياسيتين متباينتين.

ديناميات بين الأحزاب

لقد نال دور الدولة ونشاطها الأساسيين بؤرة تركيز الدراسات بشكل قوي، بدءاً من الأسباب الجذرية والحوافز المباشرة لتشكّل "حركات المقاومة/التحرير" وانتهاءً إلى تبنيها للاستراتيجيات ومن ضمنها أيضاً العنيفة. وتقع الأسباب الرئيسية للمظالم في الطبيعة المغلقة للنظام السياسي أو في هيكلية السلطة المفتقدة للمساواة بشدة، والتحول من المعارضة إلى التمرد يُعرّف بكونه الخيار البديل الوحيد المتاح أمام الجماعات المضطهدة، لكي تقف في وجه الدولة التي عند قمعها بعنف الاحتجاجات السلمية أو عند عدم اتاحتها الفرصة لانتخابية نزيه.

وحينما يتعلق الأمر بعرض أسباب وتوضيح النقاط المفصلية الأساسية التي بدأ عندها أطراف النزاع بدراسة احتمالية التوصل إلى حل سلمي تفاوضي، يركز مؤلفو الدراسة على دور التحول في موازين القوى (سواءً كان فعلي أو محتمل) وأحداثه حالة من "الخرج المتبادل". فحين تتجج "حركات المقاومة/التحرير" في إحداث تغيير في علاقة لامتوازية كلياً بين المُسكين بزمّام السلطة والساعين إليها، بحيث يُدرك الجيش والحكومة (أو السلطات الوطنية الفرعية) أنّهم غير أو لن يكونوا قادرين على هزيمتها بالقوة، عندها تبدأ تلك الحركات باعتبار الوقت وقتاً "ناضجاً" لنقل المكاسب العسكرية تلك إلى طاولة المفاوضات.

وفي العديد من الدراسات تم النظر إلى العوامل الاجتماعية الأخرى، مثل إرساء تحالفات مع المجتمع المدني والقوى السياسية الأخرى، على أنها شكل من أشكال النفوذ وقوة ضغط على الحكومة لإجبارها على الدخول في مفاوضات. ولكن من جهة ثانية وحسب وصفها، فإنّ تفاقم "الإرهاق الاجتماعي من الحرب" والضغط الشعبي لتحقيق السلام، لا سيّما من جمهور المناصرين والجماعات التي تكافح "حركات المقاومة/التحرير" لتمثيلها، يحفز أيضاً وبشكل قوي تلك الحركات لإجراء مفاوضات سلام.

وما أن يتم التوقيع على اتفاقية سلام، يعتمد نجاح تطبيقها بشكل جزئي أيضاً على الممارسة الفعلية لموازين القوة والنفوذ التي يمتلكها مختلف الأطراف الموقعين،

- فضلاً عن مستوى التزامهم وعزمهم السياسي. وفي هذا الاتجاه، توفر دراسة "حركة ١٩ أبريل" معطيات مستخلصة ذات صلة بهذا السياق يمكن تطبيقها إلى حد كبير على القضايا الأخرى أيضاً، وبالتالي تستحق أن نوردتها بالتفصيل:
- "يتعين أن تكون اتفاقية السلام محددة بصيغة قانونية أو بموجب إصلاح دستوري، لتجنب وقوعها فريسة لآليات التحول السياسي.
- يتوجب بناء قوة سياسية يمكنها أن تدافع عن التغييرات والإصلاحات داخل البنية التحتية الديموقراطية للبلاد (...).
- يتعين بناء نظام سياسي انتقالي يمكنه أن يتعامل مع ضعف وعدم خبرة القوى التي تنبثق عن عملية السلام: وهذا النظام يجب، حتى في ظل أسوأ ظروف الفشل الانتخابي، أن يضمن لأولئك الذين يسلمون أسلحتهم الحد الأدنى من السلطة.
- ينبغي أن تكون لجان المراقبة والتحقق المتشكلة بموجب عملية السلام والاتفاقيات المنبثقة عن تلك العملية (...) قوية بما يكفي للإصرار على امتثال الأطراف لها، لا سيما الحكومة" (ص ٣٥).

العوامل الدولية

باستثناء قضية "جبهة نمر" تحرير تاميل إيلاَم"، لم تتطرق أي من الدراسات فعلياً إلى دوافع (أو عوائق) التغيير على الساحة الدولية أو الإقليمية، ويمكن تفسير هذا الموقف انطلاقاً من واقع أن على الأقل ثلاثة من عمليات الانتقال الستة جرت داخلياً عبر مفاوضات مباشرة، ولم تلعب الأطراف الخارجية سوى دوراً داعماً (أو "معطلاً") ثانوياً. وحينما يتم ذكر النشاط الأجنبي، وعلى الأخص الحكومات والمنظمات غير الحكومية الغربية، يُشار إليهم على أنهم قد ساعدوا في تغيير موازين القوى إما لصالح "حركات المقاومة/التحرير" (عبر منحها شرعية دبلوماسية أو فرض عقوبات على الدولة)، أو لصالح الدولة (عبر إدراج المجموعات المسلحة غير الحكومية في قائمة "المنظمات الإرهابية" غير الشرعية والتعامل معها ضمن هذا النطاق)، أو لصالح عملية السلام من خلال لعب أدوار حيادية كمصدر تسهيل. وتم الإشارة إلى عوامل أخرى محقزة لتحوّل النزاع أنبثقت من البيئة الدولية، على غرار انتهاء الحرب الباردة، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومن ثم "الحرب على الإرهاب"، وموجة إقليمية من حالات الانتقال الديموقراطي، أو التسونامي الذي ضرب جنوب شرق آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وهناك مواضيع عديدة أنبثقت عن الدراسات الست كانت تستحق مزيداً من الاهتمام. وعلى رأسها موضوع رئيسي حاسم، تمّ التعامل معه بإيجاز شديد وسطحية من قبل معظم المؤلفين، وهو طبيعة العلاقة بين الانتقال السياسي والأمني

والاجتماعي - الاقتصادي فترة ما بعد الحرب. وقد كان التعبير "نزع الطابع العسكري عن النزاع السياسي" (ليونز ٢٠٠٥) تعبيراً متوافق جداً مع غاية هذا المشروع. وهو بمضامينه قد استطاع التعبير عن التحول من العنف إلى السياسة الانتخابية التقليدية، والذي يشتمل على ثلاث ديناميات مترابطة على الأقل: بناء مؤسسات قادرة على دعم عملية ارساء الديمقراطية، مثل ذلك الأحزاب السياسية، مجالس النواب التأسيسية وآليات أخرى تتعلق بالمشاركة في السلطة، وإعادة بناء هيكلية الجهاز الأمني عبر تسريح المقاتلين وإنشاء قوات مسلحة وشرطة جديدة، وإعادة تأهيل المقاتلين المسرّحين وتمكينهم من بناء مشاريع شخصية جديدة وأن يصبحوا مشاركين فاعلين في عملية بناء السلام وإعادة الإعمار فترة ما بعد الحرب. كل هي العمليات مرتبطة بعضها البعض: فمن جهة، أظهرت معظم الدراسات العينية أنّ الميليشيات المسلحة غير راغبة في تحويل بُناها العسكرية حتى يترسّخ اعتقادها بمقدرتها على تحقيق مصالحها عبر وسائل سلمية، ومن جهة ثانية أنتسريح المقاتلين يضاعف من ثقة جميع الأطراف في المشاركة في أي عملية سياسية، وأخيراً، أن عملية إعادة الإدماج اجتماعياً واقتصادياً تساعد على منع المقاتلين السابقين من العودة إلى النشاطات المسلحة السياسية أو الإجرامية. وتستحق هذه الديناميات المختلفة مزيداً من التحليل المعمّق، وسيتم دراستها على نحو أكبر عبر نشاطات "برغهوف" المستتبعة مستقبلاً حول "حركات المقاومة/التحرير" و"عمليات الانتقال الأمني".

وأخيراً، أودّ أن اختتم هذه الورقة بالتعبير عن عميق امتناني للمؤلفين والمساهمين في الدراسات الست، الذين وافقوا بجرأة على طرح وجهات نظرهم حول تحديات عمليات الانتقال من العنف السياسي إلى السلام والديموقراطية، والتعليق بصدق وبحس نقدي على هذا الانتقال استناداً إلى خبراتهم واتجاهاتهم الفكرية. ونحن نؤمن بأنّ تلك الدراسات ذات أهمية، لأنها تعكس أصوات أصحاب القضية الأساسيين، والذين عادةً ما يتم استثناءهم أو يُقلّل من شأنهم من قبل الخبراء الخارجيين وصانعي القرار السياسي. وباختيارنا نقل أصوات أصحاب الشأن مباشرةً في هذه الدراسات، رغم احتمالية إفتقاد الإطار الموضوعي أو الحيادي (هذا إذا كان هناك فعلاً موقف تحليلي موضوعي أو حيادي على أرض الواقع) فإن هذه الدراسات قد إكتسبت بذلك مصداقية وشرعية خاصة، ونأمل أن تُسهم تلك الدراسات في إرساء فهم أفضل لدور وممارسة "حركات المقاومة/التحرير" في شن الحروب وصنع السلام.

المراجع الداخلية

أ/ "سلسلة الانتقال" من "معهد برغهوف":

غارسيا دوران، وموريشيو، وفيرا غرابي لوفنهترز، وأوتي باتينو هورمازا. "رحلة حركة ١٩ أبريل من النضال المسلح إلى السياسات الديمقراطية: السعي الحثيث لإبقاء الثورة مرتبطة بالشعب" (سلسلة الانتقال ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

مهارج، ماك. "الانتقال التفاوضي للمؤتمر الوطني الإفريقي وجنوب إفريقيا إلى الديمقراطية والسلام" (سلسلة الانتقال ٢، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).
أوغورا، كيوكو. "السعي إلى سلطة الدولة - الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)" (سلسلة الانتقال ٣، آذار/مارس ٢٠٠٨).

ناداراجاه، وسوثاهاران، ولوكشني فيمالاراجاه. "سياسات التحوّل: جبهة نمور تحرير تاميل إيلاّم والعملية السلمية ٢٠٠٢-٢٠٠٦ في سريلانكا" (سلسلة الانتقال ٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

أغوسواندي وولفرام زونزر. "الانتقال الناجح لحركة آتشة الحرّة GAM من السياسة إلى السلاح ومن ثم إلى السياسة مجددًا" (سلسلة الانتقال ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

دي برون، بيربري. "الطريق إلى السلام في أيرلندا" (سلسلة الانتقال ٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

ب/المراجع الأخرى:

بيردال، م، ود م مالون (محرران) (٢٠٠٠). "الطمع والمظلمة: الأجندة الاقتصادية في الحروب الأهلية". بولدير: دار النشر "لين رينير".
برودرلين، س (٢٠٠٠). "دور الفاعلين غير الحكوميين في بناء الأمن البشري. حالة المجموعات المسلحة في الحروب داخل الدولة". جنيف: "مركز الحوار الإنساني".

دايتون ب، ول كرايسبيرغ (محرران) (٢٠٠٩). "تحوّل النزاع وبناء السلام: التحوّل من العنف إلى السلام الدائم". لندن: دار النشر "روتلدج".
دي زيبو، ج (محرر) (٢٠٠٨). "من جنود إلى ساسة: تحوّل حركات التمرد بعد الحروب الأهلية". بولدير: دار النشر "لين رينير".

- ديوناندان، ك، ود كلوز، وج بريفوست (محررون) (٢٠٠٧). "من الحركات الثورية إلى الأحزاب السياسية: حالات من أميركا اللاتينية وإفريقيا". نيويورك: دار النشر "بالغريف ماكميلان".
- دودوي، ف (٢٠٠٦). "حالات الانتقال من العنف إلى السلام: تحليل معاود وتدخل في تحوّل النزاع". تقرير برغهوف ١٥. برلين: "مركز أبحاث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات".
- دودويه، ف (٢٠٠٨). "التفاوض على تسويات للنزاعات: دروس مستخلصة وتحديات. تقرير لقاء الطاولة المستديرة". برلين: "مركز أبحاث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات".
- فرانسوا، ج، وج س روفين (١٩٩٦). "اقتصاد الحروب الأهلية". باريس: دار النشر "هانتشيت".
- غاريباي، د (٢٠٠٥). من "النزاع المسلح إلى الكفاح الانتخابي، المسارات المتباينة في الاختيار، مقارنة مع قضايا أساسية في الوسط الأميركي وكولومبيا"، "المجلة الدولية للسياسية المقارنة" ١٢ (٣). ص ٢٨٣-٢٩٧.
- غرافينغولت، ج، وس هوفمان، وس كلينغبايل (٢٠٠٧). "التعاون التنموي والمجموعات المسلحة غير الحكومية". بون: "معهد التنمية الألماني" (DIE).
- هامبسون، ف (١٩٩٦). "تغذية السلام: لماذا تفشل أو تنجح تسويات السلام". واشنطن العاصمة: مطبعة "المعهد الأميركي للسلام" (USIP).
- هايبيرغ، م، وب أوليري، وج تيرمان (محررون) (٢٠٠٧). "الإرهاب، التمرد والدولة: إنهاء النزاعات الطويلة". فيلادلفيا: مطبعة "جامعة بنسلفانيا".
- هوفمان، س (٢٠٠٦). "إشراك المجموعات المسلحة غير الحكومية في العمل الإنساني"، "حفظ السلام الدولي" ١٣ (٣). ص ٣٩٦-٤٠٩.
- "مركز الأمن البشري" (٢٠٠٨). "موجز الأمن البشري ٢٠٠٧"، "هيومن سيكيوريتي بريف". بيرنباي، كندا: "جامعة سيمون فريسر". يمكن الولوج إليه على الإنترنت على العنوان: www.humansecuritybrief.info
- ليونز، ت (٢٠٠٥). "نزع الطابع العسكري عن السياسة: الانتخابات على طريق السلام المجهول". بولدر: دار النشر "لين رينير".
- مانينغ، س (٢٠٠٤). "مجموعات المعارضة المسلحة نحو الأحزاب السياسية: مقارنة البوسنة، وكوسوفو والموزمبيق". دراسات في التنمية الدولية المقارنة ٣٩ (١). ص ٥٤-٧٦.
- مازورانا، د (٢٠٠٤). "نساء في مجموعات معارضة مسلحة يتحدثن عن الحرب، والحماية والالتزامات وفق القوانين الإنسانية الدولية وشرعة حقوق الإنسان". جنيف: "نداء جنيف".
- ماكارنتي، س (٢٠٠٥). "من النضال المسلح إلى المفاوضات السياسية: لماذا؟ متى؟ كيف؟". ر ريتشيليانو (محرر). "اختيار الانخراط: المجموعات المسلحة وعمليات السلام، وموارد المصالحة". نشرة "أكورد" Accord عدد ١٦. ص ٣٠-٣٥.

- مهلر، أ (٢٠٠٤). "احتكار القلّة للعنف في إفريقيا جنوب الصحراء". ورقة نقاش لـ "مركز الدراسات الأفريقية"، بازل. متوفرة على الإنترنت على العنوان: www.duei.de/iak/de/content/aktuelles/pdf/MehlerOligopolies.pdf
- ميال، هـ، وأو رامسبوتم، وت وودهاوس (١٩٩٩). "حل النزاعات المعاصرة: الوقاية، الإدارة وتحول النزاعات الدموية". كامبريدج: "مطبعة بوليتي".
- نيسين، أ، وك شليشتي (٢٠٠٦). "من حرب العصابات إلى السياسة الحزبية: تحول المجموعات المسلحة غير الحكومية في السلفادور ونيكاراغوا". وثائق "منتدى أوصلو" المختصة. يمكن الحصول عليها على العنوان: www.hdcentre.org/files/FromGuerillaWartoPartyPoliticsElSalvadorandNicaragua.pdf
- بيتراسك، د (٢٠٠٠). "الغايات والوسائل: مقاربات حقوق الإنسان للمجموعات المسلحة". فيرسوي، سويسرا: "المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان".
- بوليسزر، ب (٢٠٠٥). "لا إرهابيين، ولا مقاتلي حرية". ورقة طُرحت خلال "مؤتمر اتحاد الدراسات الدولية". هونولولو، هاواي، ٣-٥ آذار/مارس.
- ر. ريتشيليانو (محرر). (٢٠٠٥). "اختيار الانخراط: المجموعات المسلحة وعمليات السلام، وموارد المصالحة". نشرة "أكورد" Accord عدد ١٦.
- رينو، دبليو (١٩٩٨). "سياسة أمراء الحرب والدول الإفريقية". بولدر: دار النشر "لين رينير".
- روتبيرغ، ر أي (محرر) (٢٠٠٤). "حينما تخفق الدول: الأسباب والتداعيات". برنستون: مطبعة "جامعة برنستون".
- شولتز، ر، و د فرح، وآي لوكهارد (٢٠٠٤). "المجموعات المسلحة: أولويات أمنية من الفئة الأولى". ورقة ظرفية ٥٧ من "معهد دراسات الأمن الوطني" (INSS). "أكاديمية سلاح الجو الأميركي" (USAF): معهد INSS.
- هروبم، ب، وب وولنستين (٢٠٠٨). "أنماط النزاعات المسلحة الرئيسية". "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI)، "النشرة السنوية SIPRI Yearbook 2008: التسليح، نزع السلاح، والأمن الدولي". نيويورك: مطبعة "جامعة أوكسفورد". ص ٧٠-٨٣.
- سودربيرغ كوفاكس، م (٢٠٠٧). "من التمرد إلى السياسة: تحول المجموعات المتمردة إلى أحزاب سياسية في عمليات السلام لإنهاء الحرب الأهلية". أطروحة دكتوراه، "قسم أبحاث السلام والنزاعات". "جامعة أوبسالا".
- سريرام، س ل (٢٠٠٨). "السلام والحكم. مشاركة السلطة، المجموعات المسلحة ومفاوضات السلام المعاصرة". نيويورك: دار النشر "بالغريف ماكميلان".
- ستيديمان، س ج (١٩٩٧). "المشكلات المعقدة لعمليات السلام". "الأمن الدولي"، ٢٢(٢). ص ٥-٥٣.
- ستيديمان، س ج، ود روثشايلد، وإي م كوسنس (محررون) (٢٠٠٢). "إنهاء الحروب الأهلية. تطبيق اتفاقيات السلام". بولدر: دار النشر "لين رينير".

واينشتاين، ج م (٢٠٠٧). "داخل التمرد. سياسات العنف التمردية". نيويورك: مطبعة "جامعة كامبريدج".

زارتمان، دبليو (محرر) (١٩٩٦). "السلام المتملص: التفاوض على إنهاء الحروب الأهلية". واشنطن: معهد بروكينغز.

زهار، م ج (١٩٩٩). "المتعصبون، المرتزقة، قطاع الطرق ... والسياسيون. صنع القرار الميليشياوي وحل النزاع الأهلي". أطروحة دكتوراه غير منشورة. "جامعة ماكغيل". متوفرة على الإنترنت على العنوان:
www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk2/ftp03/NQ64704.pdf

زهار، م ج (٢٠٠٣). "إعادة تأطير الجدل المعطل في عمليات السلام". ج داربي ور ماك غينتي (محرران). "صنع السلام المعاصر: النزاع، العنف، وعمليات السلام". نيويورك: دار النشر "بالغريف ماكميلان".